وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of High Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج–
University of Mohamed el Bachir el Ibrahim
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص: قانون أعمال

الموسومة بـ:

دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري

إعداد الطالبتين:
- **قندوز رانية**
- **زواش صوفيا**

تحت إشراف:
د.رياح لخضر

لجنة المناقشة

(اللقب والاسم)	(الرتبة)	(الصفة)
• خضري محمد	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
• رياح لخضر	أستاذ مساعد –أ–	مشرفا
• عشاش حمزة	أستاذ مساعد –ب–	ممتحنا

السنة الجامعية 2022/2021

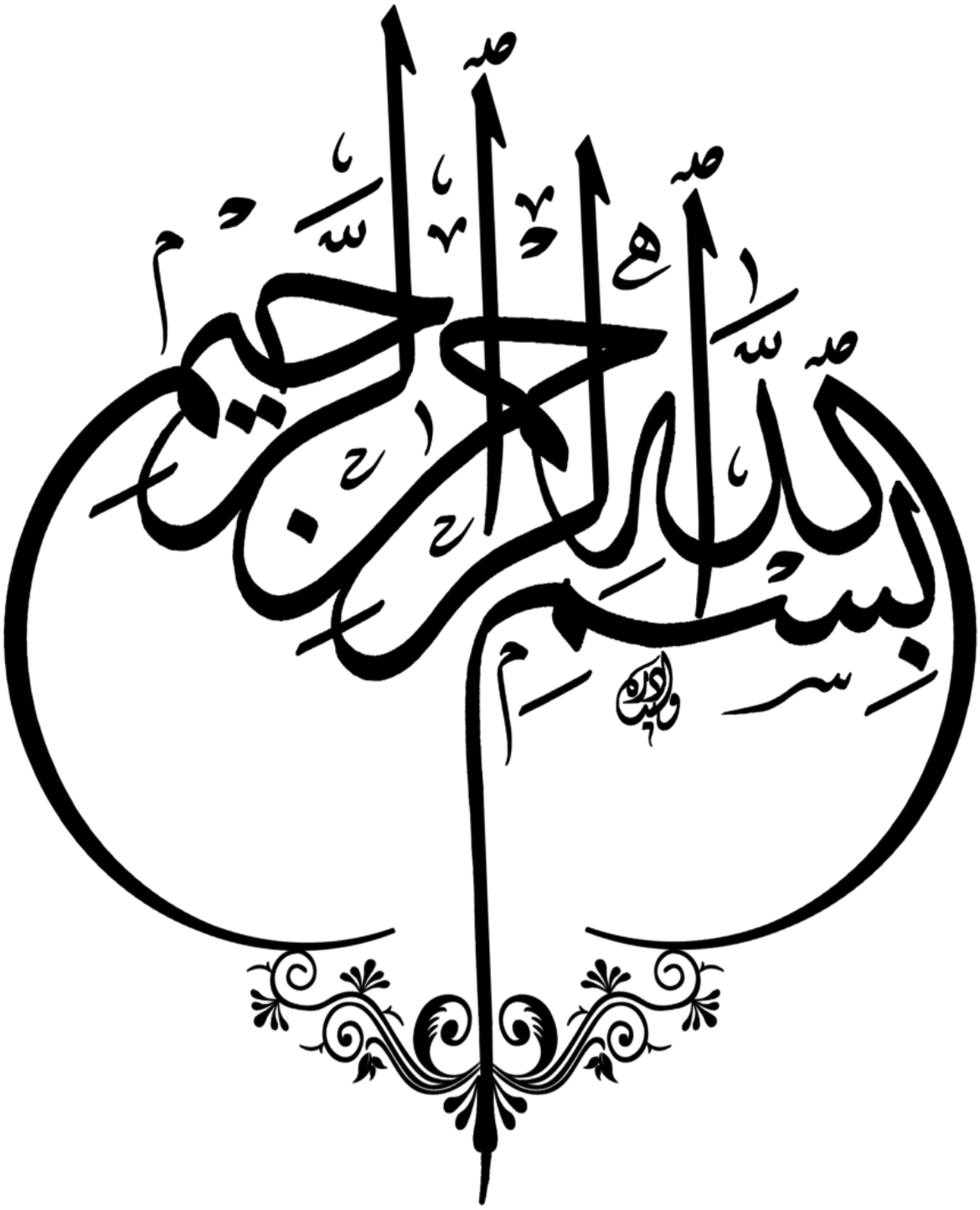
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملء السموات وملء ماشئت من شيء بعد ذلك أشكرك على نعمك التي لاتعد ولا تحصى ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله.

وبهذا نتوجه بجزيل الشكر وخالص التقدير إلى أستاذي ومشرفنا الفاضل صاحب الخلق الرفيع والعلم المنير دكتور رياح لخضر فكان خير معين وخير مرشد لنا فجزاك الله كل خير عنا ومتعك بالصحة والعافية.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى اللجنة الكرام وإلى قسم كلية الحقوق والعلوم السياسية وإلى الأستاذة الكرام في هذا القسم، وإلى كل من له دور في إنجاز هذه المذكرة سواء من قريب أو بعيد.

الاهداء

إلى معلم البشرية ومنبع العلم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى أعذب كلمتان لفظهما اللسان أمي وأبي حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى من كان لي أبا وأخا أخي العزيز فاتح

إلى إخوتي: عبد النور، صابر، زهير، هشام

إلى أخواتي: حياة، آية، سمرة، والأقرب إلى قلبي زوجة أخي دنيا إلى

إلى كل عائلة قندوز إلى صديقاتي: سارة، بثينة، فيفي، حنان، عفاف، آية،

هدى، رؤى

إلى زميلتي ورفيقة دربي: صوفيا

إلى أستاذي المشرف: رياح لخضر

وإلى لجنة المناقشة التي تكرمت بقراءة بحثي العلمي

رانية

الاهداء

إلى معلم البشرية ومنبع العلم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى أعذب كلمتان لفظهما اللسان أمي وأبي حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى من كان لي أبا وأخا أخي العزيز

إلى إخوتي وأخواتي

إلى خالي العزيز رحمه الله

إلى زميلتي ورفيقة دربي: رانية

وإلى لجنة المناقشة التي تكرمت بقراءة بحثي العلمي

صوفيا

مقدمة

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية واسعة الانتشار في كل المحيطات، ذات أبعاد ومظاهر متنوعة، وتتدخل فيها أسباب وعوامل مختلفة يصعب فصلها عن بعضها البعض، والتي تنعكس تأثيراتها وتداعيتها على مجمل العلمية التنموية وبالتالي على رفاهية المواطن، وتزداد خطورة هذه الظاهرة لارتباطها بمحورين أساسيين في العملية التنموية، يتعلق الأول بالموارد المالي، عصب الدولة وما يتمخض عنه من فساد مالي، بينما يشمل الثاني الوظيفة العامة نظرا لارتباط فعالية الاداري سلوكيات وأخلاقيات العاملين بها، وما يتمخض عنها من فساد إداري.

ونتيجة للتقدم والتطور المتزايد لاستخدام تكنولوجيات الحديثة والاتساع الهائل في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والنمو للمؤسسات الخدماتية بكل أنواعها ومختلف خدماتها وتعدد أنشطتها ظهرت بما يعرف بالدارة الالكترونية والتي تعد من ثمار الانجازات التقنية في العصر الحديث حيث أدت التطورات في مجال الاتصالات إلى التفكير الجدي من قبل المؤسسات المقدمة للخدمات العمومية في الاستفادة من منجزات الثورة التقنية باستخدام الحاسوب وشبكة الإنترانت في انجاز الاعمال وتقديم الخدمات للمواطن بطريقة الكترونية تسهم بفعالية في حل العديد من مشاكل الادارة التقليدية التي من أهمها البيروقراطية وسوء التنظيم الاداري فضلا عن تجنب الروتين والوساطة والمحسوبية التي من أخطارها الفساد الاداري هو استغلال الأفراد والتجمعات مختلف الوسائل الادارية لأغراضهم ومصالحهم الشخصية مما يؤثر سلبا على مختلف الاصعدة الاجتماعية، السياسية والاقتصادية المرتبط بعضها ببعض حيث أن تدهور التنمية الاقتصادية يتبعها لزوما في المنظمة الاخلاقية والقيمية وهنا تقوم الدولة بانتهاج سياسة جديدة لمواجهة ومعالجة هاته المشاكل إذا أن برامج النظام المعلنة لا تصل إلى المواطنين كما ينبغي وتكون غير مرضية وبعيدة عن الواقع الملمقس معا يؤدي إلى ضعف الثقة في النظام السياسي ويهدد نظام البلاد.

فنظرا لكفاءة منظومة الادارية الالكترونية في القيام بوظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، وما تتميز به من سرعة في إنجاز الأعمال الادارية وتوفير الوقت والجهد والتكلفة من شأنه محاربة الفساد الإداري وهذا هو موضوع دراستنا هذه.

أهمية الدراسة:

تتجلى دراسة هذا الموضوع أهمية بالغة كونها تتناول علاقة بين متغيرين مهمين، وهي علاقة الادارة الالكترونية والفساد الاداري، بالإضافة إلى حداثة الموضوع ومواكبته لتغيرات مهمة بالنسبة للدول والمنظمات، وأيضا أن الفساد الاداري يعد موضوع حساس يمس كافة الدول والمنظمات ولو بنسب متفاوتة، ما جعل من محاولة تسليط الضوء على الادارة الالكترونية من زاوية محاربتها للفساد الاداري الذي يعد من بين المواضيع الهامة

أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكن الوصول إلى مجموعة من الأهداف أهمها:

- إبراز تطبيقات الادارة الالكترونية ودورها في التقليل من الفساد الاداري.
- المساهمة في إثراء الموضوع وايجاد سبل آليات لمكافحة الفساد الاداري عن طريق إدخال التكنولوجيات الحديثة.
- إثراء الرصيد المكتبي والبحث العلمي بما يتعلق بموضوعي الادارة الالكترونية والفساد الاداري.
- بيان الاقتراحات الكفيلة بنجاح الادارة الالكترونية في تحقيق مهمة التصدي للفساد الاداري في الادارات المحلية (البلدية).

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في اختيار الموضوع.

- الاستفادة من الموضوع في الحياة العلمية والعملية باعتباره موضوع مرتبط بالحياة اليومية للأفراد.
- الميل لمثل هذه المواضيع المختلفة بالتكنولوجيا والانترنت واستخدمها في المجال الدراسي
- تثمين البحث العلمي، والبحث في سبل التحسين ومكافحة الاختلالات الموجودة في الادارة.

الاسباب الموضوعية:

- حداثة موضوع الادارة الالكترونية في مجال الادارة وتطبيقاتها وارتباطاته بالتخصص العلمي.
- ندرة وقلة البحوث التي تناولت هذا الموضوع.
- محاولة الوصول إلى حلول مشكلة الفساد الاداري في ضل الادارة الالكترونية.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: للباحثة سعي حنان الموسومة دور الادارة الالكترونية في التقليل من الفساد الاداري (دراسة حالة الجزائر) ن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير والتي تطرقت في إشكاليتها:

وتطرقت إلى مجموعة من الأسئلة وقسمت دراستها إلى ثلاث فصول حيث هيمن الفصل الأول: الادارة الالكترونية والفصل الثاني الفساد الاداري وطرق مواجهته أما الفصل الثالث الدراسة الميدانية لمديرية المصالح الفلاحية وتوصلت إلى مجموعة من نتائج قسمت إلى جانبين جانب نظري وجانب تطبيقي.

إشكالية الدراسة:

جاءت اشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف ساهمة الادارة الالكترونية الحد من مشكلة الفساد الاداري وما مدى فعليتها في ذلك؟

ويتفرع عن هذا الاشكالية العديد من الاسئلة الفرعية التالي

- ما هو مفهوم الادارة الالكترونية ؟ متطلباتها؟
- ما هو الفساد الاداري ؟ وفيما يتمثل أهم خصائصها؟

الفصل الأول:

الاطار المفاهيمي للادارة الالكترونية والفساد الاداري

تمهيد

نتج عن التقدم المتزايد والسريع في التكنولوجيا الاتصال والمعلومات إلى احداث قفزة نوعية في جميع جوانب الحياة، وأصبح من الركائز الجوهرية في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا ما انعكس على الإدارة العمومية التي تعتبر هي الالية التي تحرك عجلة اتنمية في الدولة وتخدم المواطنين، بذلك تم ادراج البرمجة المعلوماتية داخل نسق عمل الإدارة،حيث أصبح الاعتماد على التقنيات الحديثة وعلى شبكات الأنترانت ضرورة حتمية تسعى الدول لتحقيقها من خلال تحويل العمل الإداري الورقي التقليدي إلى عمل الإلكتروني من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في العالم وكذا تحويل العمليات الإدارية من الرقابة، التخطيط والتنظيم إلى عمليات الإلكترونية تجسد وفق نماذج وبرامج الكترونية تستند إليها مهام الرقابة والتخطيط والتنظيم ومتابعة مجريات العمل الإداري في المنظمات المعاصرة.

وقد احدث هذا التغير في مختلف المحطات ظهور مفاهيم الكترونية جديدة من أبرزها مفهوم الإدارة الإلكترونية التي تعتبر من العائم الأساسية التي يقوم عليها المرفق العام من أجل تسريع عجلة التنمية عبر الخدمات التي تقدمها الحد من ظاهرة الفساد الإداري من رشوة ومحسوبية وتزوير الوثائق والبيانات الرسمية وغيرها نظاهر الفساد التي أثرت على نزاهة وشفافية العمل الإداري ومصداقية، لهذا سنتطرق في الفصل الأول إلى مبحثين: المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية ثم ماهية الفساد الإداري في المبحث الثاني.

المبحث الأول: ماهية الإدارة الالكترونية

يعد موضوع الادارة الالكترونية من المواضيع الهامة التي لقيت اهتماما واسعا من طرف العديد من المفكرين والباحثين في علم الادارة، وهي عبارة عن نتائج التطور السريع الذي عرفه العلم في المجال العلمي والتكنولوجي، حيث أدى هذا الأخير إلى حدوث عدة تغيرات في أنماط تسيير الادارة والتحول من الأنظمة التقليدية التي تعتمد المعملات الورقية إلى أنماط حديثة تعتمد على تقنيات جديدة وحديثة كالحاسب الالي وشبكات الأنترنت في إنجاز أعمالها ومعاملتها ووظائفها الإدارية من تخطيط، تنظيم توجبه، رقابة بطريقة الكترونية وذلك رغبة في زيادة كفاءة وفاعلية العمل، ومراكبة التطورات الحالة التي تسهم في هذا العديد من مشكلات المتراكمة ن وتعد الإدارة الالكترونية نموذجا جديدا يضفي المرونة على الإجراءات الإدارية.

المطلب الأول: تعريف ونشأة الإدارة الالكترونية

نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الإدارة الإلكترونية كفرع أول و نشأة الإدارة الإلكترونية كفرع ثاني.

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية

لقد حظي موضوع الإدارة الإلكترونية الاهتمام الواسع والذي انعكس إيجابا في تحدد التعريفات المقدمة لهذا المفهوم من بينها:[1]

الإدارة الإلكترونية هي الإدارة التي عمادها استخدام الحواسيب وشبكات الأنترنيت والأنترنيت التي توفر المواقع الإلكترونية المختلفة لدعم وتعزيز الحصول على المعلومات والخدمات وتوصيلها للمواطنين والمؤسسات والأعمال في المجتمع بشفافية وكفاءة وبعدالة عالية.

[1] حمادن جهيدة، الإدارة الالكترونية كآلية تصدي للفساد الإداري (دراسة حالة بلدية الناصرية بومرداس)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019، ص 18.

جاء في تعريف آخر للإدارة الإلكترونية أنها منظومة إلكترونية متكاملة متعددة على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة التقنيات الرقمية الحديثة.[1]

لقد عرف الدكتور نجم عبود نجم الإدارة الإلكترونية على أنها: "العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للأنترنيت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على المواد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة".[2]

الإدارة الإلكترونية هي "استخدام الأنترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم المعلومات وخدمات الحكومة للمواطنين".

وعرفت الإدارة الإلكترونية أيضا في معناها الحديث على أنها: استخدام التقنيات الإلكترونية بما تقتضيه الممارسة والتنظيم، فهي تمثل حالة التكامل التام للعلاقات بين المستويات الإدارية في البيئة التنظيمية من خلال التعامل الفوري والآلي مع الجميع لتحقيق الأهداف المشتركة وضمان مصالح المنظمة والعملاء.[3]

واعتمادا على ما سبق يمكن تقديم تعريفا إجرائيا للإدارة الإلكترونية، "استراتيجية إدارية لحصر المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمؤسسات ومتعامليها مع الاستغلال الأمثل لمصادر المعلومات المتاحة، من خلال توظيف الموارد التكنولوجية والبشرية اللازمة في إطار إلكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيق المطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة".

وعرفت بأنها استخدام تكنولوجيا خاصة تطبيقات الأنترنت المبنية على شبكة المواقع الإلكترونية لدعم وتعزيز حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية، إضافة إلى تقديم الخدمة لقطاع الأعمال والدوائر الحكومية المختلفة بشفافية وكفاءة عاليتين، بهما تتحقق العدالة والمساواة.

---

[1]– حمادن جهيدة، المرجع نفسه، ص 19.

[2]– نجم عبود نجم، الإدارة الالكترونية "الاستراتيجيات والوظائف والمشكلات"، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2004، ص 25.

[3]– حمدان جهيدة، مرجع سابق، ص 19.

الفرع الثاني: نشأة الإدارة الإلكترونية

شهد العالم تغيرات كبيرة مست تقنيات الاتصال والمعلومات أدت هذه التغيرات إلى ظهور معالم جديدة وأنماط أو جيل جديد في الإدارة تعتمد على البيروقراطية وتحسين أعمالها وجودة خدمتها، وهو ما اصطلح على تسميته بالإدارة الرقمية، أو إدارة الحكومية الإلكترونية، أو بالإدارة الإلكترونية بذلك فإن ظهور الإدارة الإلكترونية جاء بعد التطور السريع للتجارة الإلكترونية وانتشار شبكة الأنترنت.[1]

في حين ترى بعض الدراسات أن الاهتمام بالإدارة الإلكترونية، ظهر مع بداية اهتمام الحكومات وتوجهها نحو تحقيق شفافية التعامل، وتعميق استخدام التكنولوجيا الرقمية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية السياسية والاجتماعية.

فالإدارة الإلكترونية هي أحد مفاهيم الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصر المعرفة كمفهوم حديث هي نتاج تطور نوعي أفرزته تقنيات الاتصال الحديثة، في ظل ثورة المعلومات، وازدياد الحاجة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة علاقات المواطن والمؤسسات، وربط الإدارة العامة والوزارات عبر آليات التكنولوجيا، وبالتالي التحول الجذري في مفاهيم الإدارة التقليدية وتطويرها.[2]

كانت الإدارة التقليدية تعتمد على أساليب متطورة وحديثة كأجهزة الحاسوب التي تستخدم من أجل الإحصاء.

بدأ تطبيق الإدارة الإلكترونية بأساليب بسيطة ولم تصل إلى الصورة الرسمية إلا مؤخرا، حيث بدأت بالظهور في أواخر عام 1995 بولاية فلوريدا الأمريكية في هيئة البريد المركزي.

وبما أن الإدارة الإلكترونية هي حوصلة للتقدم في المجلات التقنية والمعلوماتية، وهو ما جعل الإدارات الحكومية وصناع القرار تعتمد على وسائل تقنية متطورة، تساعدهم على إنجاز المهام المنوطة بها.

---

[1]– عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص 12.

[2]– ياسين سعد غالب، مرجع سابق، ص 238.

بالرغم من أن عملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية في العالم العربي واجهت عدة صعوبات والعراقيل رغم المجهودات الكبيرة التي بذلت من طرف هاته الدول إلا أنه نجد بعض الدول العربية كبلدان المشرق العربي قد حققت نجاحا بهرا في المجال في حين نجد تطبيقات بسيطة لبعض الدول فيها الجزائر التي لازالت بعيدة كل البعد عن التطبيق الكامل والحقيقي للإدارة الإلكترونية.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية الإدارة الإلكترونية

قسمنا هذا المطلب الى فرعين تناولنا في الفرع الأول خصائص الإدارة الإلكترونية أما الفرع الثاني فخصصناه إلى أهداف الإدارة.

الفرع الأول: خصائص الإدارة الإلكترونية

ويمكن استعراض بعض خصائص الإدارة الإلكترونية في النقاط التالية:

- **السرعة والوضوح:**

في ظل الإدارة الإلكترونية لن نجد تلك الأوراق التي يحتاج إنجازها إلى وقت طويل، ليس إنجازها فحسب بل أيضا نسخها أكثر من نسخة إذا تلزم الأمر، وحفظها، وإرسالها إلى الجهة التي سلبت في أمرها، ثم انتظار عودتها وإمكان تكرار ذلك مرات ومرات في حال وقوع خطأ ما، وربما بدء المشوار من جديد في حال ضياع تلك الأوراق، وهو أمر وارد، والاحتراز منه بنسبة 100% مستحيل، فضلا عن أي يكون هذا بفعل فاعل في حال الأوراق المهمة التي قد تختفي بتوصية ممن قد يضر وجودها بمصالحهم.[1]

- **عدم التقيد بالزمان والمكان:** [2]

من خصائص الإدارة الإلكترونية إذا ما تم تعميمها وانتشارها في مختلف الإدارات أن بالإمكان مراجعتها طوال ساعات اليوم، فهي لا تقيد في عملها بزمن معين، فمواقع هذه الإدارات متاحة عبر الأنترنيت أو غير أجهزتها المبشرة في الشوارع، كما أن وصلات

[1]– بدر محمد السيد الفزاز، الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، ص 51.

[2]– المرجع نفسه، ص 52.

شبكاتها الداخلية أو وصلات شبكة الأنترنيت ليست في حاجة إلى مبان ضخمة لاستيعاب موظفيها ومكانتها ودواليبها الكثيرة المتخمة بالملفات والأوراق، وإنما مكان صغير محدود يكفي لاستيعاب بعض أجهزة الحاسب الآلي ومتعلقاتها.

- **إدارة المعلومات بالاحتفاظ بها:**

لا تقوم الإدارة الإلكترونية على ممارسات الأفراد من موظفيها وجهدهم اليدوي في إدارة معاملاتها، بقدر ما تقوم على إدارة المعلومات التي تحتفظ بها في دوائر حسب برامج معينة، ومن ضمن تلك البرامج ما ينسخ للمراجع إنجاز معاملاته عبر شاشاتها وأزرارها وتبسيطها له بدرجة أشبه بالتعليمية بالتحكمية.

- **المرونة:**

الإدارة الإلكترونية إدارة مرنة يمكنها بفعل التقنية وبفعل إمكاناتها للاستجابة السريعة للأحداث والتجاوب معها، متعدية بذلك حدود الزمان والمكان وصعوبة الانتقال، مما يعني الإدارة على تقديم كثير من الخدمات التي لم تكن متاحة أبدا بفعل تلك العوائق في ظل الإدارات التقليدية.

- **الرقابة المباشرة والصادقة:**

ومن خصائص الإدارة الإلكترونية أيضا أنه أصبح بإمكانها مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات والكاميرات الرقمية التي في وسع الإدارة الإلكترونية أن سلطتها على كل بقعة من مواقعها الإدارية، وكذلك على منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور.

- **السرية والخصوصية:**

من خصائص الإدارة الإلكترونية السرية والخصوصية للمعلومات المهمة بما تملكه تلك الإدارة من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة، وعدم إتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور للنقاط إلا تلك المعلومات، فعلى الرغم من الوضوح والشفافية الذين تتمتع بهما الإدارات الإلكترونية إلا أن هذا لا ينطبق بطبيعة الحال على مختلف أنواع المعلومات، فهنا تتفوق الإدارة الإلكترونية على الإدارة التقليدية، إذ أن قدرتها

على الإخفاء والسرية أعلى، ولديها أنظمة منع الاختراق، مما يجعل الوصول إلى أسرارها وملفاتها المحجوبة أمر بالغ الصعوبة.[1]

الفرع الثاني: أهداف الإدارة

أهداف الإدارة الإلكترونية:

تسعى الإدارة الإلكترونية إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها بما يلي:

- ✓ تقليل كلفة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بها من عمليات.
- ✓ زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين والشركات والمؤسسات.
- ✓ استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد.
- ✓ إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء.
- ✓ إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي واستبداله بنظام أرشفة إلكتروني مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن والاستفادة منها في أي وقت كان.
- ✓ القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل العمل والتخصص به.
- ✓ إلغاء عامل المكان، إذ أنها تطمح إلى تحقيق تعيينات الموظفين والتخاطب معهم وإرسال الأوامر والتعليمات والإشراف على الأداء وإقامة الندوات والمؤتمرات من خلال الشبكة الإلكترونية للإدارة.
- ✓ إلغاء تأثير عامل الزمان، ففكرة الصيف والشتاء لم تعد موجودة وفكرة أخذ العطل أو الإجازات لإنجاز بعض المعاملات الإدارية تم الحد منها إلى أقصى حد ممكن.

[1]– بدر محمد السيد الفزاز، مرجع سابق، ص 53.

وأخيرا وليس آخر أهداف الإدارة الإلكترونية التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة.[1]

المطلب الثالث: أسباب التحول إلى الإدارة الإلكترونية

الفرع الأول: أسباب التحول إلى الإدارة الإلكترونية

للتحول إلى الإدارة الإلكترونية العديد من الأسباب والتي سيتم ذكر عدد منها لكن على سبيل الحصر وليس إجمالا: [2]

لقد دفعت موجة التغيير في مجال تقديم وإيصال المعلومات بجميع الحكومات للتحول نحو الإدارة الإلكترونية، لذلك نجد عدة تطورات دفعة واحدة باتجاه اعتماد الإدارة الإلكترونية.

ويمكن تلخيص الأسباب الداعية للتحول الإلكتروني في النقاط التالية:

- القرارات والتوصيات الفورية والتي من شأنها إحداث عدم توازن في التطبيق.
- ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة.
- صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء.
- ضرورة توفير البيانات المتوالية للعاملين في المؤسسة.
- التوجه نحو توظيف واستخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرار.
- حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل.
- دافع الزمن: تسعى الإدارة إلى كسب الوقت وسباق السرعة، وترجيح كفتها بعنصر الزمن، فإنها تجد نفسها أمام ضرورة الاستفادة من تطبيقات التقنية، بوصفها لإلقاء أسباب بطء الحركة، من روتين ومعاملات يدوية، والانطلاق إلى آفاق الإبداع التقني، الذي يقدم لها كل يوم جديدة لاختصار مزيد من الزمن وتيسير اتخاذ قرارات.

[1]–عمارة مبروك، مرجع سابق، ص 18–19.

[2]– عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006، ص 183–184.

- الإجماع على التقنية: تتجه أعين أجيال اليوم على أجيال دول العالم المتطور، ولم تعد ترضى بأقل من أن تكون على قدم المساواة معها، وأن تعمم تطبيقات التقنية على كل تفاصيل الحياة حولها وبخاصة ما يتعلق بجانب المعاملات، فلم تعد الأجيال الحديثة تتقبل على الاطلاق فكرة الاصطفاف بالأوراق والملفات أمام شباك موظف الإدارة المحلية للحصول على رخصة محل أو مزاولة.
- عدم وجود مستويات إدارية معقدة.[1]
- تحسين الخدمات من خلال التقارير الواردة بالبريد الإلكتروني.
- تقديم نماذج جديدة من الخدمات الإلكترونية مثل التعليم الإلكتروني الذي يقصد به التعلم بواسطة الحاسبات الآلية وبرمجتها المختلفة سواء الشبكات المغلقة أو المفتوحة أو شبكات الأنترنت فهو تعلم مرن مفتوح.

[1]– رأفت رضوان، الإدارة الالكترونية "الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة"، الملتقي الإداري الثاني للجمعية السعودية للإدارة العامة، 2004، ص 06.

المبحث الثاني: ماهية الفساد الإداري

إن الفساد الإداري ظاهرة مستمرة ذات ممارسة غير شرعية لها اتجاه وتوصيفات متعددة بتعدد أنواعها ومظاهرها التي تنعكس على مجمل العملية التنموية وبالتالي على رفاهية المواطن.

المطلب الأول: مفهوم الفساد

الفرع الأول: الفساد في لغة

فسد: الفاء والسين والدال كلمة واحدة، وهو أصل يدل على خروج الشيء عن الاعتدال قليلا كان الخروج عنه أو كثيرا[1]، والجمع: فسدى، والاسم، الفساد. يقال: فسد الشيء يفسده فسادا، وهو فاسد أي: بطل واضمحل. والفساد نقيض الصلاح، والمفسدة ضد المصلحة، والاستفساد خلاف الاصطلاح، وقالوا: هذا الأمر مفسدة لكذا أي: فيه فساد. فالفساد: التلف، والعطب، والاضطراب، والخلل، والجدب، والقحط، وإلحاق الضرر. قال الله تعالى: ﴿ **ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ** ﴾، **[**سورة الروم، **41]**[2]، وقال أيضا ﴿ **يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا** ﴾، **[**سورة المائدة، **33]**.[3]

الفرع الثاني: الفساد الإداري اصطلاحا

يعرفه البنك الدولي على أنه "إساءة استعمال الوظيفة لعامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول او طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات الأعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق ارباح خارج إطار

[1]– محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة بالقانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 01، ص 72.

[2]– سورة الروم، الآية 41.

[3]– سورة المائدة، الآية 33.

القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب وسرقة أموال الدولة مباشرة.[1]

كما يعرف بأنه "استغلال السلطة للحصول على الربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة بطريقة تشكل انتهاكا للقانون أو لمعايير السلوك الأخلاقي الراقي".[2]

ربط هذا التعريف الفساد بسوء استغلال السلطة لتسوية المصالح الشخصية أو الجماعية من خلال خرق القوانين والقواعد التي تحكم السلوك الأخلاقي للأفراد والجماعات على حد السواء.

ويقصد بالفساد الإداري أيضا "مجموع الانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية، وكذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته".[3]

نستنتج من هذا التعريف أن الفساد الإداري هو "كل انحراف عن القواعد يمارس في الوظائف الإدارية من طرف الموظف الذي يستغل وظيفته لمنفعته الخاصة".

وهناك من عرف الفساد الإداري بأنه سوء استعمال السلطة والرشوة والمحسوبية والابتزاز والتحايل والسرقة والمخالفات وعدم الشرعي في أداء الوظائف.[4]

لم يخرج هذا التعريف عن إبراز المظاهر الفساد الإداري المختلفة التي يمارسها الموظفون من خلال استغلال السلطة التي يكتسبونها من وظائفهم.

---

[1]– كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا (دراسة جالة الجزائر)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أورو متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص 22.

[2]– سعي حنان، دور الإدارة الالكترونية في التقليل من الفساد الإداري (دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية أم البواقي)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016/2015، ص 33.

[3]– سعي حنان، مرجع سابق، ص 32.

[4]– رشيد بوسعيد، تطوير الأداء المؤسساتي لآليات مكافحة الفساد في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي بكلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013، ص 21.

الفساد الإداري هو سوء استغلال السلطة المكتسبة من الوظيفة الممارسة من قبل الموظف والانحراف عن القواعد والقوانين والقيم التي تحكمها لتخفيف غايات غير التي تهدف إليها الوظيفة أو لتحقيق مصلحة خاصة.

الفرع الثالث: الفساد الإداري في الشرع شرعا

يقتضي بيان هذا المصطلح بيان جزئيه المركب منهما وهو الفساد والإدارة، وقد تقدم أن مفهوم الفساد في الاصطلاح الشرعي هو "كل المعاصي والمخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها والعمل بها، وأن مفهوم الإدارة في الاصطلاح الشرعي هو: تنظيم وإدارة القوى البشرية لتحقيق أهداف الدولة الإسلامية في إطار أحكام الشرع.

وبناء على ما سبق فإن كل أمر يخالف تنظيم الإدارة في الدولة الإسلامية يعد فسادا إداريا مادام هذا الخلل خالف أمرا ما تقره الشريعة، وعليه يمكن تعريف الفساد الإداري في الاصطلاح الشرعي بأنه عدول الموظف العام عن الاستقامة لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها في إطار الوظيفة العامة.[1]

المطلب الثاني: خصائص وأنواع الفساد الإداري

الفرع الأول: خصائص الفساد الإداري

أولا: السرية

تتصف أعمال الفساد الإداري بالسرية بشكل عام، وذلك لما يتضمنه النشاط من ممارسا غير مشروعة من جهة القانون أو المجتمع أو الاثنين معا.

إذ تتباين الوسائل والأساليب التي يستتر الفساد الإداري بها تبعا للجهة التي تمارسه، فالقيادات غالبا من تستر فسادها باسم المصلحة العامة وتغلقه باعتبارات أمنية، والتظاهر بأنها تنفذ توجيهات عليها يتعذر الكشف عنها، وإنما غايتها التزوير والتدليس والتغرير وانتهاز الفرص والظروف الاستثنائية لتمرير فسادها، بعيدا عن أنظار العاملين الصالحين، وعند محاولة الكشف عن حالات الفساد فإنه لا يتم عادة إلا إلى كشف جزء عن الحقيقة التي يجب تعلمها او معرفتها ولكي تطمس معالمها وتستبعد عناصرها فإن جدلا واختلافا

[1]– محمود محمد معابرة، مرجع سابق، ص 98–99.

يثار حولها وقد ينتهي الأمر إلى اتهام بعض الأبرياء بتسليط الأضواء عليهم أو بتظاهر الجناة بالدفاع عنهم وتبرئة ساحتهم.

ثانيا: اشتراك أكثر من طرف في الفساد

قد يقع الفساد الإداري من شخص واحد، لكن عادة ما يشترك في السلوك الفاسد أكثر من شخص، وذلك بسبب العلاقات التبادلية للمنافع والالتزامات بين أطراف العملية، إذ أن الفساد تعبير عن اتفاق إرادة صانع القرار والمؤثر بتكيفه مع إرادة أولئك الذين يحتاجون إلى قرارات محددة تخدم مصالحهم الفردية أولا وأخيرا.[1]

إن ممارسة الفساد تتم غالبا عبر وسائط مجهولين يلعبون الدور الرئيسي في تسهيل مهمة دون أن يعرف أحدهما الآخر أو دون أن يتقابلا وجها لوجه، ومع تقادم الزمن يصبح للفاسد الإداري وكلاء محترفون يتوزعون على المناطق الجغرافية والقطاعات الإدارية ليخدم بعضها البعض بالطرق المباشرة أو من خلال الوسطاء.

ثالثا: سرعة الانتشار

يتميز الفساد بخاصية سرعة الانتشار وخاصة عندما يمون الفساد ناتجا عن المسؤولين، فتزداد سلطة الفاسدين ونفوذهم مما يعطيهم القوة للضغط على باقي الجهاز الإداري للسير على خطاهم طوعا أو كرها، كما أن خاصية سرعة الانتشار الفساد لا يقتصر على حدود الجهاز الإداري في الدولة الواحدة، بل أن الفساد قابل للانتقال من دولة إلى أخرى خصوصا في ظل العولمة والسوق المفتوحة، فلم تعد جرائم الفساد الإداري قاصرة عل الشأن المحلي وإنما أصبحت من الجرائم عبر الوطنية.

وقد بين لنا القرآن الكريم أن الفساد سريع الانتشار بين الناس، وذلك حينما تحدث عن خبر امرأة العزيز مع يوسف عليه الصلاة والسلام، إذ أخبرنا الله تعالى أن خبر يوسف وامرأة العزيز قد شاع في المدينة ولم يكتم حتى تحدث به الناس.[2]

[1]– محمود محمد معابرة، مرجع سابق، ص 101.

[2]– محمود محمد معابرة، مرجع سابق، ص 102.

رابعا: التخلف الإداري

يترافق الفساد الإداري أحيانا كثيرة ببعض مظاهر التخلف الإداري مثل تأخير المعاملات والتغيب عن العمل وسوء استغلال الوقت والعصبية ضد المتعاملين مع الجهاز الإداري وغيرها من المشاكل الإدارية، مما يؤدي إلى شعور عام لدى العناصر الصالحة في النظام أو الجهاز الإداري بعدم الراحة وفقدان الحافز على العمل الجاد وخدمتهم من أذى العناصر الفاسدة خاصة إذا كانوا من أصحاب القرار في الجهاز الإداري، مما يؤثر ذلك على مصلحة المجتمع بأكمله.[1]

الفرع الثاني: أنواع الفساد الإداري

تعدد وتختلف أشكال الفساد الإداري باختلاف البيئة الاجتماعية والبيئة التنظيمية، وهذه الأشكال ذات تأثيرات مختلفة، كمس الجهاز التنظيمي والإداري وتمتد إلى المجتمع ككل، كما تتنوع أشكال الفساد الإداري بتنوع مجالاته وكذا الأطراف الفاعلة فيه أو المتورطة فيه وعليه فالفساد الإداري يتخذ تصنيفات وأوجه عديدة يمكن عرضها فيما يلي

يقسم من حيث الحجم إلى:

أولا: الفساد الصغير: Petit Corruption(فساد الدرجات الوظيفية الدنيا)

يتعلق هذا النوع من "الفساد" بالممارسات التي تستهدف منافع وعوائد محدودة في قيمتها وعادة تنشر في المستويات الوظيفية الدنيا والمنخفضة، ويرتكب من قبل صغار الموظفين كما أن المقابل المالي فيه بسيط إلى حد ما، وتتدرج تحته الرشاوي، مثل تلك التي تقدم مقابل التعجيل في الحصول على تراخيص معينة أو للتغاضي عن تقديم وثائق لازمة لإنجاز معاملة[2]، فالفساد الصغير يمارس من قبل فرد واحد أو أكثر من الأفراد العاملين في المؤسسة دون أي تنسيق مع الأخرين لذا نجده منتشر أكثر من الأفراد العاملين في المؤسسة دون أي تنسيق مع الأخرين لذا نجده منتشرا أكثر في أوساط فئة صغار الموظفين ويتعلق أكثر بأداء الوظائف والخدمات الروتينية، وأساسه بالدرجة الأولى الحاجة المادية أو الحاجة

[1]– أحمد السيد الكردي، خصائص الإدارة الالكترونية، متاح في www.henaonline.com، 12:16، 2016/03/02

[2]– هاشم الشمري، مرجع سابق، ص 45.

الاقتصادية لدى هذه الفئة، وهذا عن طريق استلام رشاوى ومزايا مقابل تقديم خدمة معينة (تسهيل خدمة معينة أو تغاضى عن إجراء مقابل مكسب مادي أو معنوي).

ثانيا: الفساد الكبير Grand Corruption (فساد الدرجات الوظيفية العليا)

وهو الفساد الذي يقوم به كبار الموظفين والمسؤولين ويمثل أعلى مستويات الفساد، إذ ينصرف إلى فساد الرؤساء والحكام وكبار البيروقراطية، ويقوم على شبكة معقدة من العلاقات والمصالح والإجراءات والتركيبات التي يصعب اكتشافها، ويكون هذا النوع من الفساد منتشرا أكثر في المستويات العليا للدولة، ويتصل بالقضايا الكبرى والمتعلقة أساسا بنهب وسلب مختلفا الموارد الموجهة لعقد صفقات وغيرها من برامج للتمويل المالي ويكون هذا المستوى من الفساد منظما ومهيكلا بدرجة عالية، فالفساد الكبير يقوم به أطراف فاعلة في المجتمع وفي مؤسساته من كبار المسؤولين والموظفين ورجال المال والأعمال ورجال السياسة بغرض تحقيق أهداف ومصالح ذاتية واجتماعية أو اقتصادية أو حتى سياسية، وهذا باستغلال سلطاتهم ومكانتهم الاجتماعية العالية ليس فقط لخرق مختلف القوانين واللوائح الرسمية بل يتعدى ذلك إلى التدخل في صياغة القوانين والقواعد الرسمية إلى نحو يحقق مصالح شخصيته وفئوية على حساب المصلحة العامة.[1]

كما يقسم أيضا من حيث الانتظام والاتساق إلى:

أولا: الفساد المنظم:

إذ يكون هذا النوع من الفساد ظاهرا ومعروفا من قبل الأطراف المشاركة فيه، أو مختلفا المتعاملين فيما بينهم، إذ تكون قواعد وأنماط الفساد معروفة لدى الجميع، وبالتالي فإذا أراد شخص معين بلوغ مصلحة معينة، فإنه على علم بمختلف إجراءات الفساد والمقابل الذي يدفعه نتيجة بلوغ تلك الغاية أو المصلحة المراد تحقيقها.

بمعنى أن الفساد الإداري هنا يصبح سلوكا مقبولا بأشكالها المختلفة ويلجأ إليه كل من هو بحاجة إلى تحقيق غاية معينة.

[1]– هاشم الشمري، مرجع سابق، ص 46.

ثانيا: الفساد غير المنظم:

يعد أخطر من النوع الأول من حيث التكاليف بإضافة إلى الغموض الذي يكتنف إجراءاته، ذلك أن الشخص الذي يريد القيام بدفع العمولة تقابله الإجراءات والقواعد التي لا تكون معروفة أو محل اتفاق من طرف الجميع، فتزيد المساومات مما يزيد من ثمن وتكلفة الفساد.[1]

كما يقسم وفقا للرأي حسب مدى اتفاق العامة مع الصفوة على تجريمه إلى ثلاثة أنواع، والفساد وفقا للرأي العام يعني اعتماد الرأي العام كمقياس أساسي لتصنيف الظاهرة السلبية إذ يقسم إلى:

أولا الفساد الأسود:

يشمل كل أنماط السلوكات والانحرافات التي يتم الاتفاق عليها بين الصفوة والعامة أو بين الجمهور والموظفين العاملين في الأجهزة الإدارية على أنها ممارسات فاسدة ما تعمل على إدانة أي عمل وتصرف سيء ومنحرف عن المعايير الرسمية المتفق عليها.[2]

ثانيا: الفساد الرمادي

يمثل جملة الأفعال والسلوكيات التي لا تحظى بالإجماع والاتفاق بين العامة والصفوة أو الجمهور والموظفين، بحيث أن هناك من يعد فسادا وانحرافا، ومنهم من يعدها سلوكا عاديا ومقبولا، بمعنى أن هناك عدم اتفاق حول السلوكات والتصرفات الفاسدة والسلبية والسلوكات العادية.[3]

[1]– عمارة مبروك، دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة ماستر، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص 36.

[2]– المرجع نفسه، ص 37.

[3]– المرجع نفسه، ص 38.

ثالثا: الفساد الأبيض

يتمثل في مجمل السلوكيات والأفعال التي يعتبرها كل من عامة الناس والموظفين في الأجهزة الإدارية على أنها سلوكيات يمكن التجاوز عنها وتقبلها إذ لا تستحق أي عقاب، بمعنى أنها تمثل سلوكيات مقبولا اجتماعيا وتحظى باتفاق عام بين الصفوة والعامة.

كما يقسم وفقا للغرض إلى:

أولا: الفساد الناتج عن استخدام واستغلال الموارد العامة لتحقيق أهداف ومصالح شخصية كالتزوير أو إقامة مشروعات وهمية.... الخ.

ثانيا: الفساد الناتج عن خدمة الأقارب والأصدقاء من خلال انتهاك القواعد والإجراءات الرسمية المتبعة وهذا الغرض تحقيق مصلحة شخصية أو فئوية، والتغاضي عن الأنشطة غير القانونية لصالح الأقارب والأصدقاء، ومن تربطهم مصالح معينة، أو تقديم تسهيلات غير مشروعة.

ثالثا: الفساد الناتج عن السرقة العامة كالتلاعب بالأسعار والرواتب والأجور وأيضا بنظم الحوافز والمكافآت.[1]

المطلب الثالث: صور ومظاهر الفساد الإداري

الفرع الأول: صور الفساد الإداري

تشمل هذه الصورة على مجموعة من السلوكيات المنحرفة التي تعتبر فسادا، فدراسة هذه الأنماط تساعد على تكوين فهم عميق لأسباب هذه الظاهرة، ومن ثمة البحث عن الأساليب الناجحة لمكافحتها.

[1]– نسيمة بومعراف، مظاهر الفساد الإداري، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 22، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2017، ص 134–135.

وفي هذا الصدد يمكن حصر صدر الفساد الإداري فيما يلي:

- **الرشوة: Bribery**

وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب أو تنفيذ أعمال تخالف التشريع أو الأصول المهنية، وقد تأخذ مفاهيم وتفسيرات عدة فمنهم من يسميها هدية أو مساعدة إكرامية وكل هذه المفاهيم تعني بالرشوة مهما اختلفت التسميات، فهي ظاهرة تؤثر في جميع نواحي الحياة.[1]

إن انتشار الرشوة تترك أثار سلبية من انعدام الثقة في الإدارات مما يفتح المجال لتمرد الأشخاص وتبرير سلوكياتهم المنحرفة كما تفقد القانون هبته وسيادته في المجتمع.

هذا النوع من الفساد الإداري القائم على محاباة الأقرب والأصدقاء يؤدي إلى التنظيم الإداري البيروقراطي وتضخم الجهاز الوظيفي، وضعف الكفاءات، وهذا ما يؤدي بالمجتمع إلى المسار الغير الصحيح في تأدية واجباتهم.

- **عدم المحافظة على كرامة الوظيفة العامة:**

يجب على الموظف أن يحترم كرامة الوظيفة المنوط إليه ويجب أن يسلك في تصرفاته السلوك اللائق في أداء خدماته، فالسرية في العمل من أساسيات المهنة والمحافظة على البيانات والتقارير والوثائق الخاصة بالأفراد والمؤسسات، كما يجب احترام أوقات العمل المحددة وعدم إعطاء فرصة لإقامة علاقات غير نزيهة مع الأفراد لإنجاز الأعمال غير المشروعة. [2]

- **استغلال المنصب العام والتسيب الوظيفي:**

إن استغلال المنصب والمسؤوليات بين الموظفين يشكل أهم صور الفساد الإداري، الأكثر خطورة لأنها تمس العمل الإداري ومصالح المواطنين بالدرجة الأولى، فإساءة

[1]– حمادن جهيدة، المرجع السابق، 2019، ص 46.

[2]– سليمان محمد الجريش، الفساد الإداري وجرائم إساءة السلطة الوظيفية، الرياض، مطابع الشرق الأوسط، 2005، ص 65.

الموظف للسلطة الممنوحة له في تكليف الموظفين الذين يعملون تحت إمرته لقضاء حوائجه الخاصة وخدمة أغراضه لمخالفة القوانين والإهمال وعدم احترام المسؤوليات المخولة له.[1]

إضافة إلى التسبب والخروج قبل موعد المحدد دون مبررات معقولة، يدخل في عدم الانضباط والتماطل في أداء الخدمة وهذا النوع من الفساد الإداري أصبح يلازم المؤسسات الحكومية بشكل واضح ممل يدل على عدم الاكتراث بالمصلحة العامة.

- **الوساطة والمحسوبية Nepotism:**

الوساطة هي طلب فرد من الموظف العام إنجاز عمل مشروع أو غير مشروع لصالحه أو لصالح جماعة أخرى، وهي من صور الفساد الإداري ومن الأمراض الإدارية التي تخالف القوانين والتعقيد في الإجراءات وتجميد العملية الإدارية التي تخالف القوانين والتعقيد في الإجراءات وتجميد العملية الإدارية، وتجنب المسؤولية مما يؤدي إلى الفساد الإداري الذي ينطوي على الرشوة واستغلال النفوذ والانحراف على أهداف المجتمع.

أما المحسوبية تعني المحاباة أي الخروج عن القوانين والأنظمة والتعليمات لتحقيق صالح جماعة ما سبب القرابة والصداقة بين الموظفين والمسؤولين والأفراد، هذه الظاهرة منتشرة جدا في الإدارة خاصة المحلية، فالمحسوبية السياسية التي تعني مكافأة الحزب الحاكم لمؤيديه بتوظيفهم في مناصب معينة دون الأخذ بعين الاعتبار الكفاءة والجدارة والاستحقاق في توليهم للوظائف الإدارية.

- **التزوير Black mailing:**

إن التزوير من أحد أنماط الفساد الإداري الذي منعه القانون ويقصد به استغلال الأشخاص لوظائفهم والسلطة المخولة لهم في تخريب الأعمال من تزوير في الشهادات والملفات والتعليمات، فالتزوير يؤثر في مصداقية المستندات الرسمية والتلاعب في مصالح الغير.[2]

[1]– حمدان جهيدة، مرجع سابق، ص 47.

[2]– محمد أحمد عبد السلام، ابراهيم جابر السيد، الفساد السياسي، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2016، ص 60.

- **نهب المال العام:**

ويعد من أكثر أنواع الفساد انتشارا ويتمثل في تبديد الثروة القومية بدون وجه حق وبشكل غير نزيه وغير عادل، عن طريق الترخيصات والإعفاءات الضريبية غير المبررة بهدف إرضاء من هم في السلطة كتحقيق مصالح متبادلة، وهذا في ظل ضعف الرقابة على الأموال العامة وغياب الوسائل الرادعة خاصة لأصحاب النفوذ ومن وسائل على الأموال العامة كالتبذير في نفقات الدولة لصالح أفراد أو جمعات معينة.[1]

إضافة إلى تراجع العامل الأخلاقي الذي يعتبر من صور الفساد الإداري، فالانحرافات السلوكية والأخلاقية من استغلال للسلطة ممارسة كالمحسوبية ينشأ سلوك غير قويم للفرد بعدم نزاهته، ويعتبر الفساد الأخلاقي هو أساس كل أنواع الفساد المعروفة، واعتماد أساليب الشتم والسب.

الفرع الثاني: مظاهر الفساد الإداري

1) التسيب الوظيفي:

يتمثل في مخالفة القوانين النظامية واللوائح ومن أمثلة ذلك عدم الحضور للعمل في المواعيد المحددة، والخروج من العمل قبل المواعيد الرسمية، وعدم التواجد في مكان العمل لفترات طويلة ودون مبرر مقبول، فضلا في عدم استغلال وقت العمل الرسمي وأداء الواجبات والأعمال الرسمية وانشغال العاملين وانصرافهم للقيام بأعمال غير رسمية في أوقات الدوام الرسمي، وهذه الأمور عادة ما تحدث في بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطيا.[2]

2) هدر الموارد الاقتصادية:

وتتمثل في الاستهانة بالملكية العامة وكل ما شأنه أن يؤدي إلى استبعاد قدر كبير من موارد البلاد الاقتصادية بالذات– وهي بطبيعتها موارد ذات أهمية بالغة في عملية التنمية–

[1]– المرجع نفسه، ص 61.

[2]– صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994، ص 41.

كالاختلاس والتزوير وسرقة المال العام وسوء أشغال السلطة وما إلى ذلك فضلا عن انعدام الحس بالمسؤولية اتجاه المال العام.[1]

3) المحسوبية والمحاباة:

تعتبر من أكثر مظاهر الفساد خطورة والأصعب علاجا، فهي تنجم في استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومحاسبيه دون وجه حق، فهو فساد ناتج عن سوء نية وسوء قصد مع سبق الإصرار عليه إعطاء حق من يستحق إلى من لا يستحق، وأساس التمييز هو الصلة (العلوية – القرابية) وبذلك تستغل الموارد وتشغل المناصب من قبل غير المواطنين مما يؤدي إلى تراكم ثروات هائلة لدى بعض الأفراد، فتنشأ أثار سلبية تنعكس على حياة المجتمعات نتيجة هذه الممارسات.[2]

4) التزوير:

ويقصد به اصطناع الأوراق والمستندات، وتقليد التوقيعات ولا تحتاج الرسمية أو الحكومية عن طريقها الطباعة للشهادات والشبكات والأوراق التجارية والنقد المالية وهذا باستخدام تقنيات تكنولوجية حديثة وقد يحدث التزوير أيضا بالأساليب التقليدية العادية أو اليدوية، وعادة ما يزور الموظف لمصلحته الخاصة أو مصلحة الغير للحصول على ثمن أو مقابل من عملية التزوير، فالتزوير يعد جريمة اقتصادية وإدارية تعتمد على تحريف الحقيقة بقصد غش الآخرين، وهذا من أجل الحصول على منفعة لشخصه أو غيره.[3]

5) الواسطة:

تعرف على أنها أداة أو وسيلة يستخدمها الفرد أو الأفراد للوصول إلى شخص يملك سلطة القرار لتحقيق مصلحة لشخص أو أكثر عومي خارج القنوات واللوائح التنظيمية الرسمية وأحيانا ما تستخدم باسم عاطفة الخير وما يعرف بالشفعة أو الشفاعة، وتتكون من

---

[1]– صلاح الدين فهمي محمود، مرجع سابق، ص 42.

[2]– هاشم الشمري، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ص 52–53.

[3]– سعي حنان، مرجع سابق، ص 39.

طرفين يمثل أحد الأطراف جانب المدخلات (المتوسط أو المتوسط له) والطرف الآخر جانب المخرجات (المتوسط لديه)[1]، عدم تحمل المسؤولية قبل الواسطة.

وترجع أسباب الوساطة إلى:

- دور التنظيمات البيروقراطية الرسمية واجباتها وإمكانياتها.
- التفاوت الاجتماعي والاقتصادي لفئات المجتمع.
- مستوى انتشار التعليم
- الولاءات والقيم ضمن المجتمع.
- الكفاءة الإدارية.
- سوء استخدام السلطة واستغلالها والاتجاه للاستمرارية في ذلك.

6) عدم تحمل المسؤولية[2]:

إن تخوف الموظفين وعدم تحملهم للمسؤولية يدفعهم إلى تجزئة إجراءات المعاملة الواحدة بين عدة أشخاص، لاعتقادهم أن زيادة عدد متخذي القرار يتناسب عكسيا مع التعرض للمسؤولية على الرغم من أن قرار بعض المعاملات يتحمل على أساسه الموظف أي مسؤولية بين موظفي الإدارات العامة، فأحد أهم مظاهر الفساد الإداري عدم إطاعة المرؤوسين للرؤساء، فمن المتعارف عليه أنه ووفقا لمبدأ التسلسل الهرمي يتوجب على كل موظف إطاعة أوامر رؤسائه والتي تتعارض مع القوانين، غير أن ما يسود بين الموظفين في مختلف مستوياتهم هو عدم الاكتراث لأوامر رؤساءهم، ما ينعكس بسلبياته على حين سير المرافق العامة والحقيقة أن الاستهانة بالأوامر التي يوجهها الرئيس المرؤوسين، هو بمثابة أداء مهم للتنظيم الإداري، ومظهر من مظاهر تخلف الجهاز الإداري يجب تجاوزه.

[1]– هاشم الشمري، مرجع سابق، ص 53–54.

[2]– هاشم الشمري، مرجع سابق، ص 51–52.

7) الرشوة[1]:

وهي عبارة عن اتفاق بين الموظف أو عضو في الإدارة وبين صاحب الحاجة وهو الراشي على قيام بالتدخل، إصدار قرار عمل إداري أو الامتناع عن القيام بالعمل مقابل عطية يقدمها له والرشوة أنواع وصور هي كالتالي:

- ✓ **الرشوة المالية:** تكون بطلب الموظف نقودا أو وعد بها مقابل الخدمة التي قدمها أو التي سيقدمها.
- ✓ **الرشوة المادية:** وتكون من خلال الهدايا وقد تتمثل في سيارات أو شقق مقابل تقديمه خدمة معينة دون وجه حق.
- ✓ **الرشوة المعنوية:** كتوظيف أحد الأقارب أو المعارف أو أن يسعى إلى ترقيتهم.
- ✓ **الرشوة المعجلة:** وتعني لا تجار بالوظيفة العامة وقد تتم هذه العملية مباشرة كما قد تكون غير مباشرة بوجود وسيط وقد تسلمها الموظف لنفسه أو لغيره.
- ✓ **الرشوة المؤجلة:** وهنا لا يقوم الموظف بقبول الرشوة في الحال إنما يترتب في ذلك ويتم تنفيذ الاتفاق المبرم بين الموظف العام وصاحب الحاجة.

المطلب الرابع: تشخيص الفساد الإداري

الفرع الأول: أسباب الفساد الإداري

إن ظاهرة الفساد تحكمها في مجموعها أسباب متداخلة ومتفاعلة فيما بينها، وهذه أسباب تمثل بطبيعتها المباشرة أو غير المباشرة الجذور الأساسية لانتشار الفساد الإداري ومن هذه الأسباب ما يلي:

أولا: الأسباب الاجتماعية [2]

حيث تؤدي القيم الثقافية السائدة في بعض المجتمعات دورا بارزا في ترسيخ ظاهرة الفساد، ولك بعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في النفوس، فالتنشئة الاجتماعية

[1]– سعي حنان، مرجع سابق، ص 40.

[2]– عارف حباط الحاج، الإصلاح الإداري "الفكر والممارسة"، ط 01، دار الرضا، دمشق، 2003، ص 90–91.

الطويلة فيما أو أعرافا نعتبر قاعدة انطلاق للسلوك التنظيمي للأفراد، إذ تؤثر على تفكير أفراد الجهاز الإداري وسلوكياتهم، ومن ثم التأثير عن عملية اتخاذ القرار الإداري.

ووفقا للمدخل الاجتماعي، فإن الأسباب والخلفيات التي تقف وراء ظاهرة الفساد تتمثل بوجود ثنائية من القيم هي القيم الاجتماعية التي تشمل الرغبات والعادات والتقاليد والقيم التنظيمية الرسمية التي تشمل رغبات وتوقعات المؤسسات حول أداء وسلوك الموظفين والتعارض الموجود بين هذه القيم الذي يؤثر في سلوك الفرد وأدائه في النهاية إلى تغليب القيم الاجتماعية (القيم غير الرسمية) فالشفاعة والوساطة وإن كانت مقتولة في العلاقات الاجتماعية في المجتمع العشائري بصفة مجتمعا تعاونيا ذا قيم تمتد جذورها إلى الدين الإسلامي، إلا أن هذا كله لا يتفق مع طبيعة الدولة باعتبارها أم المؤسسات العامة فالعشائرية هي واقع اجتماعي، بينما الدولة هي واقع سياسي وقانوني، والعشيرة جزء من الشعب بينما الدولة حاضنته للشعب برمته، كذلك تصبح الواسطة والشفاعة في الدولة عبارة عن تسخير امتيازات السلطة العامة وخصائص القانون العام وبالتالي إلى ظهور ممارسات الفساد الناتجة عن التقاليد الاجتماعية المكرمة للولاءات الطيفية والعلاقات العرفية التي تساهم في تحيز الموظف العام ومحاباته لمن يخصوه، سواء بالرقابة أو بالولاء وتوظيف الانتماءات الفتوية والعشائرية في العمل الرسمي لكسب مكاسب خاصة بطريقة غير مشروعة.[1]

ثانيا: الأسباب الاقتصادية

وتعد من بين أهم الأسباب الرئيسية في تفشي ظاهرة الفساد الإداري، فالنقص في مدخول الأفراد إلى مستويات متدنية من جراء عدم اهتمام الجهاز الحكومي بالتشريعات الخاصة بهيكلة الأجور والرواتب وعدم تحقيق العدالة في توزيع الناتج القومي الإجمالي وتحقيق التوازن بين مستلزمات المعيشة ومستويات الأجور بسبب مهم في زيادة ميول بعض الأفراد إلى تحقيق مدخلات إضافية من خلال طرق عبر مشروعة، كما أن حالات التضخم

[1]– محمود محمد معابرة، مرجع سابق، ص 114-115.

وارتفاع الأسعار أسباب أخرى تنعكس على مدخولات الأفراد وتزيد من الأعباء المعايشة للفرد.[1]

كما ويلعب ارتفاع معدلات البطالة بنوعيها (المقنعة وغير المقنعة) واستمراريتها، والكساء الاقتصادي وما يسببه من اختلال في ميزان القوى الاجتماعية، وقصور دور الدولة في إعادة توزيع الثروة الفرضية، وتشكيل التعددية الطبقية، دورا مهما في انتشار الفساد، إذ إن تحديد قدرة الدولة على تحقيق الفعالية الاقتصادية من عدالة في توزيع الثروة والداخل القومي وتوفير مستوى متقدم من الرفاه المعيشي لأفرادها، هو المعيار الأول في الحكم على مدى تفاقم أو تقليص أسباب انتشار الفساد الإداري واختلاف آلياته وتعدد آثاره.[2]

ثالثا: الأسباب الإدارية والقانونية

من الناحية الإدارية، ضخامة الجهاز الإداري من خلال التوسع والتقسيم الإداري، وزيادة عدد الموظفين بخلق إجراءات إدارية معقدة في التنفيذ بسبب كثرة وعدم وضوح التعليمات وغياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء وضعف الأخلاقية الإدارية (الوظيفة العامة) يشجع الموظفين على الممارسات والتصرفات التي تحقق المنافع الخاصة، وخصوصا في ظل البيروقراطية وضعف وانعدام الرقابة على الأجهزة الحكومية.[3]

أما من الناحية القانونية:

فإن من أهم عوامل انتشار الفساد في الدول النامية، عدم وجود قوانين رادعة للفساد وإن كانت مكتوبة وإنما المقصود هو قدرتها على التنفيذ الفعال لها وما ينطوي على ذلك من جزاءات تفرض على مخالفيها كما أن كثرة القوانين وتعددها كوسيلة لإزالة الفساد الإداري وعدم ارتباط هذه القوانين بنظام الأخلاق العامة والمعرفة بها يزيد من انتشار الفساد.

[1]– سعي حنان، مرجع سابق، ص 46.

[2]– عارف، مرجع سابق، ص 94.

[3]– زاهية هدار، دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد التاسع، جويلية 2016، ص 245.

فضلا أن الثغرات القانونية الناتجة في غموض التفسيرات وعدم وضوح من النصوص القانونية والاختلاف في النص القانوني من دولة لأخرى، أو حتى من منظمة إلى أخرى، والاستثناءات القانونية يعطي الموظف فرصة التهرب من تنفيذ القانون أو الخطب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين، مما يؤدي ذلك انتشار آليات الفساد الإداري.[1]

رابعا: الأسباب السياسية

تعتبر الأسباب السياسية أهم العوامل التي تساعد على ظهور الفساد ونموه وانتشاره ما توفره من بنية مناسبة لتفشي هذه الظاهرة وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:[2]

- تعيين القيادات الإدارية في المواقع الهامة بناء على الولاء السياسي، بغض النظر عن الكفاءة الإدارية وهذا يفتح أبواب المحسوبية السياسية، ويصيب موظفي الخدمة المدنية بالإحباط.
- التعيين على أساس الجهوي والقبلي مثلما هو شائع في الدول النامية.
- يمكن النظر إلى النظام السياسي باعتباره مفهوما واسعا يشمل التنظيمات والمؤسسات التي تنظم أمور الدولة، ويعتبر الفساد السياسي من أسباب الانحراف الإدارية فالعمل يتم ضمن البيئة السياسية ووصف إظهارها الرسمي، والعاملون فيها مقيدون برقابة قضائية وتشريعية لذا فإن غياب هذه الرقابة وضعف جهاز القضاء وفساد السياسة وافتقار الدولة إلى المعايير الحاسبية كلها تسهل لانحراف في سلوك العالمين وتزيد من حرق القوانين وتسهل عملية الإفلات من العقاب وينتشر الفساد ويختفي الولاء لأهداف الجهاز الإداري وقد تساعد الدولة في حد ذاتها إلى انتشار الفساد في أجهزتها مادامت هي ذاتها مصدر للفساد.

[1]– محمود محمد معابرة، مرجع سابق، ص 116-117.

[2]– برمان نور الدين، مرزوق محمد الأمين، دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017/2016، ص 29-30.

- تمنع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصريف داخل الإدارة، وبقليل من الخضوع للمساءلة فهؤلاء يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوي من الشركات أو المواطنين نظير حصولهم على امتيازات واستثناءات، نلاحظ هذه الظاهرة بكثرة في البلدان النامية باعتبارها تحتفظ بثروة هائلة من الموارد الطبيعية مما يعطي المسؤولين فرص كثيرة ونطاقا واسعا لنهب المال العام وهذا في غياب آلية رقابية صارمة.

إذن فغياب القدوة السياسية وتفشي البيروقراطية الحكومية وضعف أداء السلطات الثلاث (السلطة التنفيذية، التشريعية، القضائية) وغياب مجتمع مدني فاعل فكل هذه العوامل تهيأ مناسبة للفساد.

الفرع الثاني: آثار الفساد الإداري

لا نجانب الصواب إذا ما قلنا بأنه لا يمكن فصل النظام الإداري عن الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما يمكن فهم نظام بمعزل عن الأنظمة الأخرى وهذا يعود إلى كون هذه الأنظمة مترابطة مع بعضها بعضا وهذا الترابط يشكل الفلسفة العامة لأي مجتمع من المجتمعات وكل واحد منها يكون عامل ضبك نفسي للأنظمة الأخرى وتأسيسا على هذا تأتي خطورة الفساد الإداري من انعكاساته السلبية على مختلف نواحي هذه الأنظمة وبيان ذلك فيما يلي:

أولا: الآثار الاجتماعية

إن الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية بقدر ما يعيق التنمية الاقتصادية وبرامجها، يكون له آثار سلبية على المساواة والعدالة الاجتماعية، فالموارد المخصصة للتنمية بما فيها المساعدات والقروض الخارجية سرعان ما تذهب إلى شرائح صغيرة من كبار المسؤولين ومن يرتبط بهم على شكل تسهيلات وقروض مسيرة أو على شكل نفقات حكومية لا يمكن تبريرها إلا بالممارسات الفاسدة.[1]

[1]– سعي حنان، مرجع سابق، ص 47.

ثانيا: الآثار الاقتصادية

إن للتنمية[1] أهمية بالغة في بناء وارتقاء المجتمعات والأمم، والعامل الوحيد لتحقيقها هو النمو الاقتصادي، والفساد يشكل أخطر معيق لعملية التنمية إذ يؤدي إلى استنفاذ الموارد واختلالات في البنى الأساسية التي ترتكز عليها التنمية ويضاف إلى ذلك أن الفساد في كثير من الأحيان يؤدي إلى نمو هش لبعض القطاعات الخدمية، فعندما يحكم الفساد من يتولى تقديم الاستثمار الرأسمالي أو السلع والخدمات فإن تكلفة الرشاوي أو العمولات عادة ما تضاف إلى أسعار السلع الموردة أو الخدمات المقدمة.

ثالثا: الآثار الإدارية

تبرز آثار الفساد الإداري من خلال السلوك المنحرف للعاملين والذي يعمل على إصدار مصالح المواطنين، نتيجة عدم الاعتماد على معايير موضوعية في عملية الاختيار والتعيين ما يؤدي إلى هجرة الكفاءات وعدم الاستفادة من قدراتها في التنمية، كما يحول ولاء الموظفين لأشخاص محددين بدل الولاء للمجتمع ككل، وتزيد درجة تأثير الفساد الإداري، كلما اعتاد الموظفون على الممارسات الإدارية المنحرفة عن قواعد وأخلاقيات العمل.[2]

رابعا: الآثار السياسية

يترك الفساد آثار سلبية على النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعية أو استقراره أو سمعته فمن حيث شرعيته: فالفساد يقوضه ويضعف الضوابط والمعايير المؤسسية للحكومات مما يعطي انطباعا لدى المواطنين بأن الحكومة مطروحة للبيع لأعلى المزايدين ويهز هيبة الدولة ويضعف الإيمان بمبدأ سيادة القوانين، أما من ناحية استقراره: فالفساد يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي للدولة، حيث تصبح كل جماعة أشبه بالكيان المنعزل عن غيره ويكون لكل جماعة معاييرها الخاصة التي قد تتناقض مع القوانين المعمول

[1]– التنمية هي: إلغاء الفقر وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية إلى جانب العمل المهم وهو النمو الاقتصادي.

[2]– فهد بن محمد الغنام، مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على الماجيستير، تخصص علوم إدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص 22.

بها داخل الدولة، وتعطي هذه الجماعة الأولوية لمصلحتها الخاصة على حساب مصلحة الدولة، وقد يؤدي انتشار الفساد إلى تنامي ظواهر العنف المضاد من قبل الجماعات التي تسعى بالقهر والحرمان داخل المجتمع وقد يؤدي كذلك إلى ظهور جماعات متطرفة في أفكارها لتحول فكرها إلى سلوك مدمر بعد رفضها للواقع المعاش.

أما من ناحية سمعته: يؤدي الفساد إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية وإلى إساءة سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي له وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس سيادة الدولة لمنح مساعدتها كما أن للفساد تأثيرا على وسائل الإعلام المختلفة وتكيفها ضمن المتطلبات الخاصة للمفسدين مما يجعل أجهزة الإعلام بعيدة عن صورها في التوعية ومحاربة الفساد.[1]

[1]– محمود محمد معابرة، مرجع سابق، ص 120–121.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الأول، يمكن القول أن استعمال آلية الإدارة الإلكترونية في تسيير المرافق العمومية، ليست وسيلة اختيارية، وإنما فرضتها التحولات التكنولوجية، وكذا وسائل الاتصالات والمعلوماتية مما جعل معظم الدول ملزمة باتباع مثل هذه الطرق في تسيير مختلف المرافق العمومية، كما يلاحظ أن مختلف المبادئ والخصائص التي تقوم عليها الإدارة الإلكترونية تعتبر بمثابة مفاتيح هامة في القضاء على مشاكل الفساد الإداري الذي يكاد يقضي على مختلف القطاعات، لذلك كان لا بد من استخدام أساليب تكنولوجية حديثة للكشف عن التجاوزات الإدارية، والتي من بينها تبني سياسة الإدارة الإلكترونية التي تدعم شفافية المعلومات وتبسط الإجراءات الإدارية.

الفصل الثاني

أساليب مكافحة الفساد الإداري الكترونيا

تهدف الإدارة الإلكترونية بالدرجة الأولى لإرضاء المواطن وإشباع حاجياته المتعددة عبر الإرتقاء بمستوى الخدمة العمومية من جهة وتخفيف أو القضاء على الآثار السلبية للفساد الإداري وتخريب البنية الوظيفية للعلاقة النسيجية بين تدني مستوى الخدمة العمومية وانتشار ظاهرة الفساد الإداري من جهة أخرى، ولأن هذه الظاهرة في تطور مستمر فقد توفر الإدارة الإلكترونية أنظمة مستحدثة تسمح بمواجهة أكثر فعالية لها، وتعتمد لهذا الغرض على آليات وميكانيزمات تسمح من خلال تطبيقها والإعتماد عليها بتحقيق نتائج إيجابية للحد من هذه الظاهرة على إختالف مستوياتها عبر وضع نظم مراقبة متطورة تسمح بتتبع أي إختالالت قد تصدر من الموظفين العموميين، أو عبر تحسيس المواطنين وتمكينهم من المعلومات والأدوات اللازمة التي تجعل منهم طرفا أساسيا في الحرب على الفساد.

وعليه نقسم هذا الفصل إلى مبحثين في (المبحث الأول) نتناول فيه الخدمات الإلكترونية، ثم نقوم بدراسة الرقابة الإلكترونية والتوقيع الالكتروني في (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الخدمة الإلكترونية

تعد الخدمات الإلكترونية إحدى صور الخدمات العصرية التي تقدمها الحكومات من خلال المنصات الإلكترونية، وعبر مختلف شبكات الإتصال، والتي تعمل على تفعيل الاداء الحكومي، من خلال تبسيط العمليات، واختصار الوقت والجهد وتقريب الإدارة من المواطن وتؤثر الخدمات الإلكترونية بشكل مباشر على آداء مختلف القطاعات في الدولة وبالأخص القطاع العام والذي يمثل بؤرة الفساد الإداري.

وعليه نتطرق في هذا المبحث لدراسة الخدمات الإلكترونية، من خلال تحديد مفهومها (المطلب الأول)، وفي المطلب الثاني نتناول دور الخدمات الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري.

المطلب الأول: مفهوم الخدمات الإلكترونية

أثرت التطورات الحالية في مجال الاتصالات والتقنيات على سلوكيات الإنسان اليومية، ومن ثم ازدادت حاجته للوصول السريع للمعلومات وإلى تنفيذ عمليات مختلفة سريعة تتطلبها الجهات التي يتعامل معها بطرق وأساليب أكثر يسرة وسرعة، إضافة إلى رغبة الجهات الحكومية في الاستفادة من هذا التقدم لتخفيف الأعباء عن المستفيدين والموظفين لذا أصبحت التعاملات الإلكترونية أمرا ملحة تزداد أهميته وتظهر فائدته ومكاسبه يوما بعد يوم. ولعل هذه النظرة هي التي دفعت بالجهات المسؤولة عن تقديم هذا النوع من الخدمات إلى بذل مزيد من الجهد والطاقة الفكرية والإبداعية للتحول إلى التعاملات الإلكترونية من خلال الخدمات الالكترونية المتاحة على شبكة الإنترنت.

من خلال هذا المطلب نتناول تعريف الخدمة الإلكترونية (الفرع الأول)، ثم إلى متطلبات توفير الخدمة الإلكترونية في (الفرع الثاني) ونتناول انواع التقنيات المستخدمة في مجال الخدمات الالكترونية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف الخدمات الإلكترونية

من الصعب توفير التعريف الدقيق للخدمة الالكترونية لذلك قدم الباحثون تعريفات مختلفة الوصف الخدمة الالكترونية، وعلى الرغم من هذه التعريفات المختلفة، فإنه يمكن القول بأنهم جميعا متفقون حول دور التكنولوجيا في تسهيل تقديم الخدمات وتسريعها. خدمة شأنها شأن الخدمات الآخرى في ذلك الخدمات التقليدية مع فارق أساسي هو أنها خدمة على الشبكة[1].

ومن بين التعريفات الواردة لتحديد مفهوم الخدمات الإلكترونية ما يلي:

هي تلك الخدمات التي تقدم من خلال الاتصال الإلكتروني بين مقدم الخدمة والمستفيد منها وتعرف أيضا بأنها إجراء الكثير من المعاملات كليا أو جزئيا عبر الأنترنات، كما ينظر للخدمات الإلكترونية سواء كانت في شكل التعليم الإلكتروني أو البنوك الإلكترونية أو الحكومة الإلكترونية بأنها: "تقديم الخدمات للجمهور بهدف تيسير الأعمال وحفظ الوقت واستثماره وتحقيق رضا الجمهور ومواكبة التطور العلمي والبحث عن القيمة المضافة والجودة العالية[2].

كما تعرف الخدمة الالكترونية على إنها جميع الخدمات المبنية على جميع تكنولوجيا المعلومات المتاحة عبر الشبكات الالكترونية فهي تشمل إنتاج الخدمة، بيئة الخدمة، تقديم أو توصيل الخدمة[3]، وتشمل خدمات معاملات التجارة الإلكترونية للتعامل مع الطلبات عبر الأنترنات واستضافة التطبيقات من قبل موفري خدمات التطبيقات وأي إمكانية معالجة يمكن الحصول عليها على الويب[4].

---

[1]– بشير عباس العلاق, الخدمات الالكترونية بين النظرية والتطبيق , منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية, القاهرة مصر ,2004 ص 64

[2]– نادية بوراسن، مبارك بوعشة، تحسين الخدمات الإلكترونية بالإعتماد على معايير الجودة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، د س نشر، ص 57

[3]– عمارة مبروك، دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكر ' 2019/2018، ص 52

[4] – Terezia KVASNICOVA and others, "From an analysis of e-services definitions and classifications to

ويمكن تعريفها بأنها الخدمة التي يتم تنفيذها بشكل كلي أو جزئي عن طريق وسائل التكنولوجيا نت "بهدف تسهيل وتسريع الخدمات العامة سواء داخل الدوائر الحكومية نفسها" أو الخدمات المقدمة للمواطنين أو المقدمة للقطاع الخاص[1].

من خلال ما سبق تستنتج عدة خصائص للخدمات الالكترونية تتمثل في سهولة الولوج إلى الموقع وتصفحه وتقديم الطلبات مع امكانية الوصول إليها على مدار 24 ساعة في اليوم 7 أيام في الأسبوع، وتتميز بسرعة الوقت الذي تستغرقه صفحات الموقع بما فيها من صور ورسومات وغيرها حتى يتم تحويلها وهذا يعتمد على حجم الملفات وسرعة الانترنت وما يتاح للمستخدم من امن على معلوماته وبقائها شخصيا له من خلال أجهزة وبرامج الحماية التي يتيحها الموقع، كما تتميز بالاستجابة في الرد على الطلبات وأسئلة العملاء وحل مشكلاتهم[2].

الفرع الثاني: متطلبات توفير الخدمة الالكترونية

ترتبط متطلبات توفير الخدمات الالكترونية بجوانب تقنية وفنية، وأخرى تتعلق بتوفير الأمن المعلوماتي، وتتمثل في:

أولا- المتطلبات التقنية والفنية: تتمثل المتطلبات التقنية والفنية عند تطبيق الإدارة الالكترونية في توافر جانبين مهمين هما الجانب البرمجي والمتمثل في تصميم البرمجيات ونظم قاعدة البيانات تتمثل في برامج تطبيقات وتضم برامج عامة مثل مستعرضات الويب، برامج البريد الالكتروني، وبرامج الدعم الجماعي، أما برامج التطبيقات الخاصة فتكون بحكم طبيعتها متنوعة مثل البرامج المحاسبية، حزم البرامج المالية وبرامج تخطيط، أما برامج إدارة الحاسوب فهي في الواقع أكثر تعقيدا من الناحية التقنية مقارنة بغيرها من البرامج ومن أمثلتها نظام التشغيل نظم إدارة الشبكة، كما يتمثل الجانب البرمجي بنظام إدارة قواعد البيانات هو عبارة عن مجموعة من البرمجيات والتي تتحكم في إنشاء قواعد البيانات وصيانتها واستخدامها، وكذا نظم

---

the proposal of new e-service classification", Procedia Economics and Finance, Volume 39, 2016, P: 194

[1]- منال صبحي محمد الحناوي، الإستراتجية الأمنية للحكومة الإلكترونية لمؤتمر السادس لجمعية مكتبات والمعلومات حول بيئة المعلومات الأم لمفاهيم والتشريعات والتطبيقات، السعودية، الرياض، 6-7 افريل 2010 ، ص5

[2]- عمارة مبروك، المرجع السابق، ص 53.

المعلومات الإدارية ويقصد بها النظم التي صممت لأداء وظيفة وهي غالبا تتمثل في الأعمال الروتينية اليومية[1].... الخ.

ويتمثل الجانب المادي[2] من المتطلبات الفنية مختلفة تتمثل أساسا في تصميم شبكات الحواسيب، وهي عبارة عن مجموعة من الحواسيب المترابطة معا بخطوط اتصالات، بحيث يمكن لمستخدمها المشاركة في الموارد المتاحة، ونقل المعلومات فيما بينهم وتبادلها، وذلك لغرض تصميم شبكات الحواسيب الضرورية لتطبيق الإدارة الالكترونية، ولكي تقوم المنظمات ببناء الشبكات وتصميمها لا بد من توفر عناصرها الأساسية والتي تكون الشبكة وهذه المكونات متعددة ومختلفة الوظائف ومنها:

- **جهاز الخدم الرئيسي:** وهو عبارة عن جهاز حاسوب مركزي متطور ذي قدرات عالية في معالجة المعلومات، يسمى بالخادم أو مجهز الخدمة، يؤمن الاتصال بالشبكة ويقدم العديد من الخدمات.

- **الأجهزة الملحقة:** مثل الطابعات، الرسامات وغيرها بحث يستطيع المستخدم الاستفادة منها في تأدية الأعمال.

- **محطات العمل** : هي عبارة عن مجموعة الحواسيب الشخصية الملحقة بالشبكة .

- **وسائط التوصيل:** هي من المكونات التي تقوم بتوصيل أجزاء الشبكة ببعضها البعض والتي من خلالها تنتقل البيانات والمعلومات في الشبكات. تعتبر المكونات التقنية الحجر الأساس لموضوع الإدارة الالكترونية حيث تمثل الأجهزة والتقنيات الأزمة لإنجاح المشروع، ويتم من خلالها إتاحة المعلومات[3].

ثانيا الأمن المعلوماتي : يتطلب تحقيق الأمن المعلوماتي توافر العناصر التالية:

---

[1]- عادل حروش الفرجي، أحمد علي صالح، بيداء ستار البياني، ص 147، 148

[2]- بشير عباس العالق ،الإدارة الرقمية المجالاتوالتطبيقات مركز الإمارات للدارسات والبحوث إستراتجية أبو ظبي ،ط1، الإمارات ،2005 ،ص 175-176.

[3]- بشير عباس العالق، المرجع السابق، ص 176.

– المحافظة على المعلومات وسلامتها وسريتها وملكيتها.

– المحافظة على المعلومات من تداخل استخدامها أو تخريبها أو استخدام معلومات مضللة أو تحريفها أو استبدالها أو سوء استخدامها.

– معالجة جميع الخروقات المتعلقة بالسلامة والسرية والملكية.

– الحماية الدقيقة من خلال صياغة ضوابط واضحة ومحددة للمرقية الأمنية وتطبيقها بفاعلية. كما أنه لابد من حماية الأنظمة المعلوماتية، والذي يتضمن عدة جوانب مترابطة بصلابة الشبكات ضد الاعتداءات لحمايتها ضد التعدي الفيزيائي والمعلوماتي

الفرع الثالث: أساليب وتقنيات تقديم الخدمات الالكترونية

توجد العديد من الأساليب الالكترونية والتي يتم من خلالها تقديم الخدمة العمومية للمواطن وتتمثل فيما يلي:

أولا– الأرشفة الالكترونية: تستخدم الماسحات الضوئية السريعة جدا لتحويل الوثائق الورقية إلى شكل رقمي يمكن تخزينه وتبادله عبر الشبكات المحلية أو الانترنت، وهي عادة ما تكون مرتبطة بنظام للأرشفة الالكترونية مثل الذي يقوم بتخزين الوثائق وفهرستها بطريقة تمكن من استرجاعها عند الحاجة لها[1].

ثانيا– نظم إدارة المحتويات:هي برامج تركب في مواقع الانترنت تسهل عملية إدارة المحتويات المعلومات وتستخدم تلك النظم قواعد بيانات لتخزين جميع المعلومات، إضافة إلى القوالب الجاهزة وذلك لإنتاج صفحات ويب ديناميكية تكون في النهاية موقعا متكاملا، وعليه يمكن إضافة المحتويات إلى الموقع بسرعة وبواسطة أشخاص ليس لدهم خلفية عن تقنيات الويب، وتخرج تلك المحتويات في شكل متناسق واحترافي عندما تتصفح بواسطة برامج تصفح الانترنت[2].

[1]– محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية الإدارةالمعاصرة، الأردن ، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2016 ،ص120.

[2]– بشير عباس العالق، المرجع السابق، ص 177.

ثالثا – البوابات الالكترونية: هي مواقع تستخدم نظام أو عدة نظم لإدارة كمية كبيرة من المحتويات بحيث تصبح أشبه ما تكون ببوابة تخيلية لتلك الدائرة، يستطيع المراجع الدخول عن طريقها إلى أغلب الخدمات التي تقدمها مباشرة من بيته أو مكتبة.

رابعا– محركات البحث: محركات البحث هي أدوات يمكن عن طريقها البحث في كامل الموقع واسترجاع المعلومات، وتعد محركات البحث أحد نماذج نظم الاسترجاع الحرة غير المقيدة والتي تعتمد على الكلمات المفتاحية للدلالة على موضوع البحث .ويمكن لمحركات البحث أن تشمل جميع النصوص التي يحتويها الموقع، مما يوسع نطاق البحث ويزيد من كفاءة الاسترجاع. وتختلف قدرات محركات البحث حيث تتدرج من البحث البسيط بالكلمات الدالة المفتاحية إلى البحث المتقدم بالروابط والمقيدات وغيرها من الخصائص[1].

خامسا – واجهات المستخدم التفاعلية وتصميم الموقع: يلعب تصميم الموقع وواجهة الاستخدام دورة كبيرة في نجاح الموقع، حيث تساعد المستفيد في الوصول المباشر والسريع إلى المعلومات المطلوبة .ومن أهم العوامل المتعلقة بتصميم الموقع وواجهة الاستخدام المستفيدون وهم الهدف الأساسي لإنشاء الموقع، لذلك يجب أن يتوافق التصميم مع طبيعة المستفيدين الفئة العمرية[2].

سادسا– التشفير الإلكتروني: هو فن حماية المعلومات عن طريق تحويل النص الأصلي إلى نص آخر غير مقروء يدعى النص المشفر، ولا يمكن فك تشفير إلا من خلال مفتاح سري، يملكه أشخاص محددين، لتحويله إلى نص آخر مقروء بواسطة علم التشفير يمكن من نقل البيانات بشكل امن عبر الشبكة العنكبوتية، حيث لا يمكن أحد من الاطلاع عليها إلا الأطراف المعنيين والمسموح لهم بذلك ويعتبر التشفير أحد النظم الأساسية التي تحقق تأمين وحماية كل الأعمال ومعاملات الإدارة الالكترونية[3].

[1]– محمود القدوة، المرجع السابقن ص 120

[2]– نفس المرجع، ص 121.

[3]– بشير عباس العالق، المرجع السابق، ص 178.

سابعا – الدفع الالكتروني: إن الدفع الالكتروني هو المال أو العملة التي تتبادل بصفة الكترونية يسهل من عملية تسديد رسوم الخدمات الالكترونية أو المنتجات عن طريق الانترنت وتحويل المبالغ المدفوع لقاء الخدمات؛ أو شراء المنتجات مباشرة بين المستهلك والمؤسسات المالية والتجارية عبر وسائل أمنة ومضمونة[1].

ثامنا– النماذج الالكترونية: هي نماذج الكترونية تفاعلية عبر الانترنت، تتيح إدخال البيانات بشكل تفصيلي من قبل المواطن ، ومن ثم إرسالها للطرف الثاني لتدخل إلى نظام يقوم بمعالجتها الكترونيا أو يمكن تطبيق مفهوم النماذج الإلكترونية على العمليات النمطية بين الجهات الحكومية سواء كانت على شكل نماذج مطبوعة تقرأ أليا أو ملفات الكترونيا ترسل بشكل أمن وتقرأ أليا[2].

المطلب الثاني: دور الخدمة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري

تعتبر الخدمات الإلكترونية ميزة لنمط الإدارة الإلكترونية، تنتقل من خلالها بالمفهوم التقليدي في معاملة الجمهور إلى واقع يكرس اهتمامات الجمهور والتوجه نحو ارضائه فهي توفر للمواطن أمرين في غاية الأهمية وهما الوقت والمال فالإجراءات تصبح أكثر يسرا وأقل تكلفة، ومن هنا يظهر دورها في القضاء على الفساد الإداري.

الفرع الأول: دور الخدمات الإلكترونية في تسيير المرفق العام

يعتبر المرفق العام مظهرا إيجابيا لنشاط الدولة، وعن طريقه تتدخل الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لإشباع الحاجات العامة للجمهور، فالمرافق العامة تلعب دورا هاما كونها تقدم الخدمات التي تتعلق بها حياة الأفراد، ومن ثم فإن استمرار هذه المرافق في أداء عملها بانتظام واطراد يمثل أهمية كبرى. وفي ظل النمط التقليدي للتسيير الذي تدار به المرافق العامة، وما ينجر عنه من بطع في الإنجاز، وزيادة في النفقات، ومشاكل في الأداء، ظهرت الحاجة إلى

[1]– المرجع نفسه، ص 179

[2]– بشير عباس العالق، المرجع السابق، ص 179.

التفكير في تغيير هذا الأسلوب في التسيير إلى أسلوب يعتمد على التكنولوجيا الحديثة، والمتمثل في الإدارة الإلكترونية[1].

يهدف نظام الإدارة الإلكترونية إلى تحسين أداء الخدمة العمومية وجعلها تتميز بالفعالية والشفافية، وتمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة ونوعية، فالخدمة العمومية بنمطها الإلكتروني الحديث يفرض أحد أهم الآليات التي يعمل من خلالها نموذج الإدارة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والحد من كل العوامل التي تأثر على أداء المرافق العامة، وتتعلق بالسلوكيات البشرية التي تعرض العملاء للابتزاز وطلب الرشوة والمحسوبية والمحاباة وباقي مظاهر الفساد[2].

فنظام الإدارة الإلكترونية الذي يكرس تقديم الخدمات العمومية الإلكترونية يضمن التقليل من من التعسف في استخدام السلطة من الموظفين وتراجع مظاهر الفساد، ومثال ذلك في باكستان يخضع قسم الضرائب بأكمله لإعادة هندسة لعملياته الإدارية ويجري إدخال أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذه الخطوة كان غرضها المعلن هو الحد من الاتصال بين جامعي الضرائب من جهة وبين دافعي الضرائب من جهة أخرى[3].

ويلاحظ أن الإدارة الإلكترونية تساعد على التخفيف من حدة النتائج المترتبة عن مخالفة مبدأ سير المرفق العام بانتظام، فإذا كانت الخدمة تتم دون تدخل من جانب الموظفين، فإن حالات إضراب الموظفين وامتناعهم عن أداء الخدمة تقل إلى حد كبير، وذلك لكون الخدمات لا تتأثر بوجود الموظفين، حيث يستطيع الفرد الحصول على الخدمة حتى في حالة عدم وجود الموظفين، وذلك من خلال دخوله على شبكة الإنترنت ليلا أو نهارا، والسير بإجراءات الخدمة حتى الحصول عليها، كما يقلل هذا النظام من خطورة إضراب الموظفين وتحملهم المسؤولياتهم الجنائية والمدنية والتأديبية, إذ يمكن للموظف من داخل بيته في غير أوقات العمل الرسمية, إذ

---

[1]– حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، منكرة ماجستير ،جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة"، 2007، ص ص 72، 73.

[2]– راشدة موساوي، المكي دراجي، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر، دراسة لنمودجين قطاعيين– الاعدالة– الداخلية والجماعات المحلية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، الوادي، جامعة حمة لخضر، ص 32

[3]– عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص 78

يؤدي خدماته للجمهور عن طريق البريد الإلكتروني للإدارة التي يعمل بها ،كما لا تؤثر حالات الاستقالة أيضا على استمرارية المرفق العام في أداء خدماته بصورة منتظمة، وذلك كون الخدمة تؤدي إلكترونيا، وتقلل الإدارة الإلكترونية من وجود ظروف طارئة تؤثر على المعاملات بين الأفراد والجهات الإدارية حيث يستطيع الفرد الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإجراء هذه المعاملات في أي وقت من الأوقات. الحكومية وكذلك فإن الإدارة الإلكترونية سوف يؤدي إلى القضاء على تعسف الموظفين وعدم احترامهم لأوقات العمل والقضاء على التسيب الوظيفي[1].

وخلاصة القول أن نظام الإدارة الالكترونية سوف يؤدي إلى التطبيق المحكم لمبدأ سير المرفق العام وبشكل شبه تام من خلال توفير البوابات الكترونية التي تقدم خدماتها على شبكة الانترانت على مدار الأربع وعشرين ساعة يوميا دون إجازات او عطلات او أي أمور أخرى كغلق الطرق وفرض حظر التجوال الذي أصبح ظاهرة مألوفة في الآونة الأخيرة.

الفرع الثاني: دور الخدمة الإلكترونية في تفعيل مبدأ المساواة

تقدم المرافق العامة خدمات إلى من يطلبها من الأفراد أمام الإدارة العامة المقررة لتقديم الخدمة دون تميز بينهم والمرفق العام يجب أن يلتزم بالمساواة في التعامل مع المستخدمين له، بحيث يكونون في مركز قانوني متماثل في الإنتفاع بصرف النظر عما قد يوجد بينهم من تفاوت والمواطن يعلق أمال كبيرة في نظام الإدارة الإلكترونية في تحقيق مبدأ المساواة أمام المرفق العام بصورة علمية[2]، وذلك يؤدي إلى التقليل من التميز بين الأفراد على أساس الشخصية أو علاقات القرابة والطائفية والإنتماء السياسي وغيرها من الأمور التي تسبب الفساد داخل الإدارة والتي تمنعها مبدأ حياد الإدارة[3].

وحتى لا تكون هذه المساواة نظرية بعد إدخال نظام الإدارة الإلكترونية ينبغي مساعدة أولئك الذين لا يستطيعون استخدام الكمبيوتر أو الدخول إلى شبكة الإنترنت، حتى يتمكنوا من

[1]– عمارة مبروك، المرجع السابق، ص 65

[2]– مختار حماد، المرجع السابق، ص 81

[3]– برمان نور الدين، مرزوق محمد الأمين، دور الإدار الالكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوقو العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2017/2016، ص 56.

الاستفادة بالخدمات المرفقية التي تقدمها الإدارة الإلكترونية، ولا يحرموا منها بسبب ظروفهم الاجتماعية أو الاقتصادية[1]. ولتحقيق هذا لا بد من التركيز على عنصرين أساسيين هما:

أ- التثقيف الإلكتروني:

بالرغم من تزايد استخدام الانترنت في الحياة اليومية للمواطنين، فإن هناك من لا يملكون كومبيوتر ولا يستطيعون الدخول إلى شبكة الانترنت من منازلهم، ونجاح نظام الإدارة الإلكترونية وتوصيل الخدمات عن طريق الإنترنت إلى المستفيدين، يقضي توفير البنية التحتية والأجهزة الإلكترونية اللازمة لذلك، وجعلها في متناول المواطنين الذين لا يمتلكون هذه الأجهزة، ولذلك ينبغي ما يلي[2]:

1- إنشاء أماكن عامة مجهزة بأجهزة الكمبيوتر تمكن المواطن العادي الذي لا يمتلك كمبيوتر في بيته من الدخول إلى شبكة الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة والحصول على خدمتها.

2- يجب أن تكون مواقع الخدمات المرفقية وواجهاتها على الشبكة المعلومات بسيطة وواضحة مزودة برسوم غرافيكية، لأن السهولة تعتبر عنصرا أساسيا لإمكانية التعامل بالنسبة لعامة الناس، بل ومختلف الفئات، ويفضل أن تكون بأكثر من لغة[3].

3- يجب أن تكون هناك حملة دعائية واسعة النطاق الإعلام المواطنين بوجود الإدارة الإلكترونية وكيفية الاستفادة منها ومجالات هذه الاستفادة، وكلما كانت آلية الحصول على الخدمة بسيطة ومنظمة كلما زادت نسبة نجاح نظامها، فنجاح الإدارة الإلكترونية مرهون بمدى استفادة المواطنين منها. ولعل من أبرز عوائق هذه الاستفادة تفاوت الناس في المعارف الإلكترونية، إذ يختلف حتى أفراد الأسرة الواحدة في مدي مقدرتهم على استخدام الكمبيوتر والدخول إلى شبكة المعلومات والتجول بين مواقعها.

وتجدر الإشارة إلى تكنولوجيا مواقع الواجهة الصوتية التي تسمح لأولئك الذين لا يستخدمون الكمبيوتر بالدخول إلى الإنترنت والاستفادة من نظام الإدارة الإلكترونية، فيستطيع أي فرد

---

[1]- عمارة مبروك، المرجع السابق، ص 67

[2]- سعد عباس، الحكومة الإلكترونية الأبعاد النظرية وآليات التطبيق – دراسة تطبيقية حول استخدام الحكومة الإلكترونية في معمل سمنت كركور –، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 23، 2010، ص 56.

[3]- عمارة مبروك، المرجع السابق، ص 68

الدخول إلى الإنترنت من خلال الهاتف، باستخدام خدمات الشبكة التي تعمل بواسطة الصوت[1].

ب- حياد المرافق العامة:

يرتبط مبدأ حياد المرافق العامة بمبدأ المساواة أمام المرافق العامة ويعني إدارة شؤون المرافق العامة بطريقة موضوعية بصرف النظر عن الخلافات الشخصية، بما يكفل رفع كفاءتها تحقيقة للصالح العام، وتوزيع خدماتها على كافة المستحقين دون تفرقة بسبب الاتجاهات السياسية أو السلالات العرقية، أو المذاهب الدينية، أو التيارات الفلسفية.

وتطبيقا لمبدأ حياد المرافق العامة يجب تجاوز الخلافات السياسية وعدم الاعتداد بها رغم صعوبة ذلك عميا، لتحقيق مصلحة المرفق والتمكن من تقديم خدماته بطريقة إلكترونية. وقد حدث في بعض المحليات أن حالت المعارضة السياسية بين المسؤولين وبين الحصول على التمويل أو الدعم اللازم لإقامة وتجهيز الموقع المناسب على الإنترنت. وفي وحدات محلية أو إدارية أخرى أمكن إقامة موقع مشترك لعدد من الوحدات للتغلب على الحواجز السياسية[2].

إذ نسير إلى المساواة النسبية سيظهر لها بعض التطبيقات مثلما تقوم به الشركة hotmail منسحب على جوائز لمن يستخدم الانترنت لمدة طويلة وإعفاء من يجيد استخدام التقنيات الإلكترونية من بعض الرسوم، ومنح بعض الرسوم ومنح بعض المزايا دون أن يعد ذلك إخلالا بالمساواة[3].

الفرع الثالث: دور الإدارة الإلكترونية بمبدأ قابلية المرفق العام للتغير

حق الجهة الإدارية في تعديل النظام القانوني أو اللائحي للمرفق العام وذلك وصولا إلى تحقيق هدفه في تقديم الخدمة بأقل تكلفة وبسرعة في الإنجاز.

ولما كانت الإدارة التقليدية تقوم على الاستعانة بعدد كبير من الموظفين وذلك لتقديم الخدمات المختلفة للأفراد، وكان يتم استخدام الكثير من الأوراق والمستندات، ويحتاج إنهاء الخدمة إلى

[1]- عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 95-96.

[2]- ماجد راغب الحلو، الحكومة الإلكترونية والمرافق العامة، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية منظم المؤتمر : أكاديمية شرطة دبي – مركز البحوث والدراسات، الدولة : دبي – الإمارات العربية المتحدة ، 26-28 أفريل 2003.

[3]- عمارة مبروك، المرجع السابق، ص 68

الحصول على أكثر من توقيع أو تصديق على المستند المطلوب، وأن ذلك يرتبط بتواجد هؤلاءالموظفين في عملهم، وبالحالة النفسية لهم، ولا شك أن هذه الظروف كان يترتب عليها بطء الإجراءات والتأخير في تقديم الخدمة[1].

وعليه فإن الانتقال من نظام الإدارة التقليدية إلى نظام الإدارة الإلكترونية يعد استجابة للمصلحة العامة التي تقتضي تطوير المرافق العامة وتدعيمها بالأجهزة الإلكترونية وتأهيل موظفيها، فالإدارة الإلكترونية هي التطبيق العملي لمبدأ مواكبة المرافق العامة للتطورات والمستجدات والتغيرات دون أن يكون لأحد الحق في الاعتراض على هذا التغيير سواء من المنتفعين بالمرفق أو من العاملين فيه. وهذا الحق ثابت للإدارة دون حاجة إلى نص، حتى إذا كان المرفق يدار بطريق الامتياز[2].

وإذا كان المجلس الدستوري في فرنسا لم يعترف بالقيمة الدستورية لهذا المبدأ كسابقيه، فهو يستمدها من طبيعة المرفق العام في حد ذاته الذي يسعى إلى تلبية حاجات عامة، وهذه الحاجات بطبعها تتغير وتتطور ومن الصعب أن يصاغ هذا المبدأ في نص صريح وواضح، وتتقيد حرية الإدارة في تغيير وتعديل النظام القانوني للمرفق العام بقيدين أساسيين، القيد الأول هو المصبحة العامة، والقيد الثاني هو أن يسري التعديل على المستقبل دون أثر رجعي نهائيا، والتطور التكنولوجي وما أحدثه من ثورة معلوماتية حول العالم إلى قرية صغيرة، واختزل المسافات وأثر في جميع الميادين، والخدمة العامة لا ينبغي أن تكون بعيدة عن ذلك، والإدارة الإلكترونية تجسيد فعلي المبدأ قابلية المرافق العامة للتعديل والتطوير[3].

[1]– عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 96-97

[2]– عمارة مبروك، نفس المرجع ، ص 70

[3]– عمارة مبروك، نفس المرجع ، ص 70

المبحث الثاني: الرقابة الإلكترونية والتوقيع الالكتروني

إن التحول من الإدارة التقليدية إلى إدارة إلكترونية تعتمد على الوسائل التكنولوجية في تقديم خدمتها الإعتماد على تقنيته في حماية البيانات المعلومات من التلاعب بها وتغيرها من قبل الموظفين واستخدامها في أعماله وأغرض تتنافى مع وظيفتهم ومحاولة الإستفادة منها لأغرض شخصية، وبالتالي فإن استخدام تقنيات عديدة لحماية الأعمال الإدارية من شأنها الحد من الفساد الإداري وكذلك استخدام وسائل الإتصال والمعلومات للممارسة الرقابة على الموظفين من شأنه تسهيل الأمر على المسؤولين في أكتشاف مكمن الفساد وأكتشاف ومعاقبة مرتكبيه.

من خلال ما سبق نتناول الرقابة الإلكترونية في (المطلب الأول)، والتوقيع الإلكتروني في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الرقابة الإلكترونية

أدى التطور التكنولوجي الذي شهده العالم إلى إحداث ثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومكن استخدامها في تحسين العديد من مجالات الأعمال حيث أصبحت كثير من الإدارات في الوقت الحاضر تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تسيير أعمالها، ومعالجة بيانتها الكترونيا، ومن هنا أصبح الحاسوب والبرامج الالكترونية من أهم الوسائل الرئيسية في معالجة البيانات في الإدارة، مما دفعها إلى استبدال نظم المعلومات اليدوية إلى نظم معلومات الكترونية، وهذا ما أوجب اكتساب مهارات وخبرات متعددة في استخدام هاته البرامج، وتغيير أساليب الرقابة لزيادة الكفاءة والفاعلية.

الفرع الأول: مفهوم الرقابة الإلكترونية

أولا : تعريف الرقابة الإلكترونية

قبل التطرق تعريف الرقابة الإلكترونية نشير إلى تعريف الرقابة بشكله التقليدي حيث تعرف بأنها : متابعة العمل وقياس الأداء والأنجاز الفعلي له ومقارنته بما هو مخطط باستخدام

معيار رقابية، بحيث تحدد الأنجازت الأيجتابية التي يجب تدعمه والأنحرفات السلبية التي يجب معالجته وتفديه مستقبلا وبالتالي تحقيق الأهداف المطلوبة[1].

ولقد عرفت الرقابة الالكترونية بالعديد من التعريفات منها: عبارة عن استخدام الأساليب والوسائل الالكترونية الحديثة لمراقبة الأنشطة والمعاملات داخل المنظمة بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة للوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر[2].

كما عرفت الرقابة الإلكترونية بأنها: " العمل المكرس لضمان تحقيق وتطابق العمليات مع الأهداف والغايات التي سبق تحديدها"[3]

وعرفت على أنها عبارة عن استخدام الأساليب والوسائل الالك ترونية الحديثة لمراقبة الأنشطة والمعاملات داخل المنظمة بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة للوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر[4].

ومنه نستخلص أن الرقابة الالكترونية هي عملية كشف الانحرافات من خلال استخدام الحاسوب والوسائل والمعاملات وأداء العاملين في المنظمة التكنولوجية الحديثة لتحقيق الأهداف المنشودة، لإيجاد نظام عمل ذي ميزة تنافسية عالية اذن فالرقابة عملية جوهرية لقياس العمليات الإدارية السابقة والتحقق من مدى فاعليتها وتطابقها للأهداف المسطرة والمرجوة، والموضوعة في الخطة التي سبق وتم القيام بها كعملية أولية.

إذا كانت الرقابة تقليدية ترتكز على الماضي لأنها تأتي بعد التخطيط ، أين توضع الأهداف ومعايير الإدارة وتحدد الأنشطة والوسائل من خلال التنظيم والتنسيق والتوجيه وتسعى لتحقيقها . لهذا فالرقابة الإلكترونية تسمح بالمراقبة الآنية من خلال شبكة المؤسسة أو شركة داخلية مما

---

[1]– برمان نور الدين، مرزوق محمد الأمين، المرجع السابق، ص 60.

[2]–– شوقي ناجي جواد، مزهر شعبان العاني، الإدارة الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1، عمان، 2014. ص. 109

[3]– عماد علي الكساسبة، اثر الرقابة الإلكترونية في جودة الخدمات الداخلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، رسالة ماجستير في الأعمال الإلكترونية، قسم الأعمال الإلكترونية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2011 ، ص17

[4]– المرجع نفسه، ص 17–18.

يعطي إمكانية تقليص الفجوة الزمنية بين عملية اكتشاف الانحراف والخطأ وعملية تصحيحه إذ أنها تكون عن طريق النقرات بدلا من التقارير[1].

كما أنها عملية مستمرة ومتجددة تكشف عن الانحرافات أولا بأول فيقلص من المفاجئات الداخلية في المنظمة من خلال تنفق المعلومات والتشبيك بين المديرين والعاملين والموردين والمستفدين فالجميع يعمل في الوقت نفسه وهو ما يؤدي إلى زيادة تحقيق الثقة الإليكترونية والولاء الإلكتروني سواء بين العاملين والإدارة أو بين المستفيدين والإدارة وينتج عن ذالك تقليل الجهد والاحتكار المبذول من المدير مع العاملين[2].

بناءا على ما تقدم يأخذ مفهوم الرقابة الالكترونية ثلاثة أبعاد أساسية: البعد الأول: يتصل بالمراقبة والمراجعة وتصحيح الأخطاء وكشف الانحرافات بصورة مستمرة بهدف تحسين كفاءة الأداء وخفض التكاليف باستخدام أجهزة وبرمجيات الحاسوب والتقارير المستخرجة. البعد الثاني: يتصل بامن وسلامة الأجهزة والبرامج، أي ما يخص حماية النظام من كل أشكال التخريب والاختراق والاستخدام الغير شرعي ونفاذ غير مخول إلى قواعد البيانات بالاظافة إلى جرائم الحاسوب والإنترنت. البعد الثالث: يتصل بتقسيم انشطة وعمليات نظاما الرقابة الإداري الإلكتروني وتحليل النظام ونتائج التكاليف من منضور شامل انسجاما مع حقيقة أن من غير العملي وجود نظم باهضة التكاليف حتى ولو كانت ناجحة بمعايير الكفاءة والمرونة والفعالية التشغيلية[3].

ثانيا: مجالات الرقابة الالكترونية

لها العديد من المجالات أهمها:

– **الرقابة على الموارد المادية:** تشمل نواحي الرقابة على المخزون وتستهدف ألا يكون اقل من لازم او أكثر لضمان جودة الرقابة على المنتجات الخدمية وغيرها وأيضا في الرقابة على المعدات المناسبة بما يتفق مع نوع وحجم العمل المطلوب.

[1]– عمارة مبروك، نفس المرجع ، ص 70

[2]– المرجع نفسه، ص 71

[3]– حسن عفيف العرايشي، واقع نظام الرقابة وسبل تطويره في وزارة الداخلية الفلسطينية الشق المدني قطاع غزة ، رسالة مقدمة استكمالا لمتطمبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج إدارة الدولة والحكم الرشيد، غزة – فلسطين ،2015، ص ص 42.41

– الرقابة البشرية ترتبط بأنشطة اختيار العاملي لوضعهم في الإعمال المناسبة والقيام بتدريبهم ووضع معايير تتعلق بتقييم أداء العملين .

– الرقابة على الموارد المالية : ترتكز على التدبير المالي اللازم لعملية الإنفاق على أنشطة المنظمة والموارد الأخرى المتعلقة بإمكانات المادية للقوى البشرية والإعلامية[1] .... إلخ.

الفرع الثاني: متطلبات الرقابة الإلكترونية

يقتضي نظام الرقابة الالكترونية جملة من المتطلبات أهمها ما يلي:

أولا: المتطلبات التنظيمية:

إن انتشار استخدام الوسائل التقنية في كافة أشكالها المختلفة بإعتبارها من العناصر والمستجدات التي تؤثر وتسهم بشكل أساسي في نجاح المنظمات وأداء المهام المنوطة بها وإن كان الإهتمام بها يختلف من منظمة إلى أخرى ومن بيئة إلى أخرى[2].

إن استخدام الوسائل التقنية في المنظمات والأجهزة الحكومية ومنها الأجهزة الرقابية يتطلب توفير بناء تنظيمي مناسب حيث أن وجود تقسيمات إدارية محددة بخارطة تنظيمية منعدمة ومعلنة ومناسبة للعمل الإلكتروني ستكون ضرورية كونها ستحدد مهام الوحدات والتنظيمات الفرعية وارتباطاتها وعلاقتها، وتحدد الوظائف وأوصافها بكل دقة ووضوح[3]، كما يتطلب بناء الثقافة التنظيمية الملائمة لانجاز العمل الرقابي الإلكتروني، فإن التخلف التنظيمي لا يمكن فقط بناء العناصر الأجتماعية والسيكولوجية أي بالثقافة التنظيمية، ضف إلى ذلك يجب أن تكون أهداف الرقابة الإلكترونية واضحة وقادرة على تحقيق الأهداف

[1]– عمارة مبروك، نفس المرجع ، ص 75

[2]– المرجع نفسه، ص 76

[3]– حريزي عادل، دور افدارة الإلكترونية في محاربة الفساد افداري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة المستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، كلية احقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أ م البواقي، 2020/2019، ص 65

الرقابية بتزويد الإدارة بمعلومات دقيقة ومتكاملة عن كل المستويات الإدارية ممثلة بكافة جوانب أنشطتها ومواقع الفساد وإعطاء صورة حقيقة عن الوقائع والأحداث[1].

ثانيا: المكونات والمتطلبات التقنية لمنظومة الرقابة الإلكترونية[2]

يشكل هذا المحور الحجر الأساس لموضوع الرقابة الإلكترونية حيث تمثل الأجهزة والتقنيات اللازمة لإنجاح الرقابة الإلكترونية ويتم من خلالها تمثيل المعلومات ونقلها إلكترونيا مع ضمان سريتها ودقتها وتنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد بإستخدام الشبكات الإلكترونية وبالتالي فإن الرقابة الإلكترونية تعتمد على ثلاث مكونات أساسية وهي:

1- البيئة التقنية: وتتكون من: الحواسيب الآلية وشبكات الحساب الآلي وتتكون من الشبكات الداخلية والخارجية والشبكات العالمية... إلخ.

2- التخزين: ونعني به حفظ المعلومات الخاصة بالأجهزة الرقابية للحالات المختلفة في مخازن المعلومات خاصة في الحواسيب المستخدمة من خلال تحويل الملفات الورقية إلى ملفات إلكترونية صغيرة الحجم .

3- النقل: وتعني القدرة على الوصول إلى المعلومات المطلوبة بسرعة كبيرة ومهما كانت كميتها وإجراء العمليات اللازمة عليها.

الفرع الثالث: دور الرقابة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري

أصبحت تكنولوجيا المعلومات أحد أساسيات نشاط المرفق العام التي تقوم إلى تحقيق أهداف الرقابة فان تقنيات الحاسبة الالكترونية المستخدمة والمتطورة تتحقق في العمل التقليدي وتطبيق الابتكارات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات في العمل الرقابي وعلى أن هذه التكنولوجيا لا تتغير بتغير الوظائف التقليدية اليدوية للمؤسسات، ان احد الوسائل التي سيساهم في تفعيل ورفع كفاءة أداء الأجهزة الإدارية هو الانتقال من أنظمة الرقابة التقليدية إلى ممارسات الرقابة الالكترونية لتحقيق سرعة الانجاز وخفض التكاليف ودقة النتائج باستخدام تكنولوجيا المعلومات

[1]- مزهر شعبان العاني ,شوقي ناجي جواد , العملية الإدارية وتكنولوجية المعلومات ,مكتبة الجامعة الطبعة الأولى ,الرياض السعودية 2008 ص 341-342

[2]- حريزي عادل، المرجع السابق، ص 66

لتغيير وتحديث أنظمة الاتصالات مع التشكيلات التنفيذية التي تعمل على رقابتها وتوفير المعلومات المختلفة وتجنب الاتصال المباشر الذي يؤدي إلى الاحتكاك مع موظفي التشكيلات التنفيذية فضلا عن بناء قواعد معلومات لدى أجهزة الرقابة التوفر خزين من المعلومات عن التشكيلات التنفيذية تغطي حالات مختلفة عن أداء هذه التشكيلات يمكن العودة إليها عند الحاجة[1].

كما أن الرقابية الالكترونية ستكون مرنة بما فيه الكفاية لتغطي متطلبات العمل في ظل بيئة إدارية غير مستقرة يغلب على أنظمتها عدم الوضوح والتغير السريع والاجتهاد والتباين في التفسيرات بشكل فعال وايجابي حيث ستكون هناك صعوبات بتطبيق الأنظمة اليدوية.

وسيمكن من خلال ذلك على تحديد مكامن الفساد الإداري ومن هذا المنطلق فإن استخدام وسائل التقنية يجب أن يترافق مع وجود إدارة عصرية في وظائفها مثل اعتماد التخطيط الاستراتيجي والتخطيط التنظيمي، والتنسيق والاتصالات الحديثة. كما أن الاهتمام بالجوانب التنظيمية وتطبيق واستخدام التقنية الحديثة سوف يؤدي وبشكل فعال إلى تحديث وتطوير أداء المنظمة من خلال توفير قنوات الاتصال بين الوحدات الإدارية وتحقيق رقابة فعالة وتوفير الوقت من خلال اختصار أداء كثير من المهام والاستغناء عن بعض المهام أو تقليص حجم بعض الوحدات التنظيمية[2].

ويمكن توضيح دور الرقابة الالكترونية في هذا المجال في النقاط التالية :

– استخدام الموارد المختلفة للبيانات للمحافظة على العمل الإداري من خلال التأكد من سلامة بياناته بكفاءة.

– اختصار الجهد والوقت من خلال المعالجة الالكترونية للبيانات والقدرة على مراقبة أكبر عدد ممكن من العمليات، وسرعة تقديمها لطالبها.

[1]– أحمد هاشم الصقال محمد حسن مهدي سعيد , دور الرقابة الإلكترونية في محاربة الفساد، وزارة التجارة مكتب 20، المفتش العام، ص 08

[2]– عمارة مبروك، نفس المرجع ، ص 79

– القدرة العالية على تخزين البيانات والمعلومات والملفات الالكترونية... الخ، وإمكانية الرجوع إليها في أي وقت بسرعة، دون الرجوع إلى الملفات اليدوية الذي يستغرق وقت اكبر في البحث عن تلك المعلومات.

– سرعة توصيل المعلومات بين مختلف الوظائف والأقسام وتبادل المعلومات فيما بينها عن طريق شبكات الاتصال الانترنت، وذلك من خلال السياسات والتدابير الوقائية.

اكتشاف الأخطاء والانحرافات والتقليل من فرص ارتكابها وتصحيحها إذا وقعت في أسرع وقت ممكن.

– تعزيز أمن وسلامة المعلومات والبيانات من خلال استخدام أنظمة حماية المعلومات، من اجل الحفاظ عليها من التحريف أو الاختراق وسريتها وخصوصيتها

– تساعد الإدارة في اتخاذ القرار المناسب من خلال إمدادها بالمعلومات في الوقت المناسب. التأكد من سلامة العمليات والمدخلات والمخرجات وذلك من خلال سلامة الملفات الدائمة بالإضافة إلى الاعتماد على جميع العمليات من المختصين في الإدارة.

– التقليل بقدر الإمكان من طلب الوثائق ومتطلبات الحصول على المعلومات حيث أن كثرة الوثائق والمتطلبات تعيق العمل وتؤخر إنجازه. – تحقق الأجهزة الرقابية الكفاءة والفاعلية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات في إنجاز الأعمال المناطة بها[1].

المطلب الثاني: التوقيع الإلكتروني

تقوم الإدارة بتقديم خدمات عامة للجمهور كما تقوم بنشاطات وأعمال وتصرفات في شكل مستندات أو مخرجات، ولكي تكون لهذه المستندات الفاعلية والضمان والحجية مفي الإثبات والصفة الرسمية فلا بد أن تحمل التوقيع الإلكتروني للمسؤل أو مدير الإدارة وسنطرق فيما يلي إلى تعريف التوقيع الإلكتروني ثم إلى صدور التوقيع الإلكتروني وأخيرا نتناول دور التوقيع الإلكتروني في محاربة الفساد الإداري

[1]– الهام بروبة، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية، منكرة دكترواة في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2015 2014 ، ص134

وسنطرق فيما يلي إلى مفهوم التوقيع الإلكتروني ثم إلى صور وشروطه التوقيع الإلكتروني وأخيرا نتناول دور التوقيع الإلكتروني في محاربة الفساد الإداري

الفرع الأول: مفهوم التوقيع الإلكتروني

حاولت القوانين الدولية والوطنية الناظمة للتوقيع الإلكتروني أو المعاملات الإلكترونية بصفة عامة تحديد مفهوم التوقيع الإلكتروني كما حاول الفقه وضع تعريف له على غرار التوقيع العادي.

أولا : مفهوم التوقيع الالكتروني

يقصد بالتوقيع الإلكتروني أي رمز أو وسيلة بصرف النظر عن التقنية المستخدمة إذا ما تم نسبته إلى شخص يرغب في توقيع مستند.

ويقصد أيضا بالتوقيع الإلكتروني " مجموعة من البيانات قد تأخذ حروف أو أرقام أو رموز أوإشارات أو غيرها مدرجة بشكل إلكتروني أو رقمي أو ضوئي أو أي وسيلة أخرى مستحدثة في رسالة بيانات أو مضافة عليه أو مرتبطة بها ارتباطا منطقيا وله طابع منفرد مما يسمح بتحديد شخصية الموقع ويميزه عن غيره وينسب إليه محررا بعينه[1].

وقد يعتبر التوقيع الإلكتروني مجموعة من عناصر التشفير الشخصية أو مجموعة من المعدات التي تمكن من التدقيق في الإمضاء الإلكتروني[2].

عرف التوقيع الإلكتروني في قانون الأونسترال النموذجي للتواقيع الإلكترونية في المادة 20 بأنه " بيانات في شكل الكتروني مدرجة في رسالة بيانات أو مضافة إليها أو مرتبطة بها منطقيا ، مدرجة في رسالة بيانات أو مضافة إليها أو مرتبطة بها منطقيا ، يجوز أن تستخدم لتعيين هوية الموقع بالنسبة إلى رسالة البيانات، ولبيان موافقة الموقع على المعلومات الواردة في رسالة البيانات[3].

[1]– حريزي عادل المرجع السابق، ص 55

[2]– عمارة مبروك، نفس المرجع ، ص 79

[3]– حريزي عادل المرجع السابق، ص 56

أما المشرع الأوربي فقد عرفه في التوجيه الأوربي للتوقيع الإلكتروني في المادة 20 بأنه "البيانات في الشكل الإلكتروني التي تلحق أو ترتبط مع بيانات الكترونية أخرى والذي يساعد كطريقة للتوثيق." ومن خلال التعريفين السابقين يتبين أن التوقيع الالكتروني هو جزء من الوثيقة المعلوماتية باعتبارها تذيل به لأداء وظيفة معينة، لكنه لا يعتبر من محتواها ، ولذلك عرفه كلا التشريعين. بأنه عبارة عن " بيانات " فهو لا يتضمن مجموعة أفكار مثل الرسالة إلا أنه يؤدي وظيفة مهمة أوجزها المشرع الأوربي في وظيفة التوثيق التي تتعلق بصحة محتوى الوثيقة المعلوماتية وعدم التلاعب بها ، ونسبتها إلى صاحبها وعدم إنكارها ، لكنه ميز بين التوقيع الإلكتروني البسيط والتوقيع الإلكتروني المتقدم ، حيث يتطلب التوجيه الأوربي في التوقيع الالكتروني المتقدم عددا من الشروط الخاصة بضمان الأمان والموثوقية والتي لاتعتبر مطلوبة في حال ذلك البسيط وبالمقابل أعطى للتوقيع المتقدم مزية أكبر من حيث الاعتراف الكامل بحجيته، أما التشريعات الوطنية فقد اهتمت التشريعات الوطنية بتنظيم التوقيع الإلكتروني لارتباطه بالوثيقة المعلوماتية ارتباطا وثيقا حيث سيؤدي نفس الدور الذي يؤديه التوقيع الخطي على الوثيقة الورقية.

فقد عرفه التشريع الفرنسي التوقيع الالكترونية من خلال مادته (1316) المعدل بالقانون الصادر في (13مارس 2000) : "التوقيع الذي يميز هوية صاحبه وإذا ما تم التوقيع في شكل الالكتروني وجب استخدام طريقة موثوقا بها لتميز هوية صاحبها". كما أن التوقيع لابد أن يكون بوسيلة آمنة حتى يحدد هوية صاحبه , هذا من أجل حماية صاحبه من أي تزوير أو أي مرور شخص أخر على غراره[1] .

أما المشرع الجزائري فقد عرف التوقيع الإلكتروني حسب المادة (03) من المرسوم التنفيذي رقم (162-70): "هو معطى ينجم عن استخدام أسلوب عمل يستجيب للشروط المحددة في المادتين أن يكون على شكل تسلسل حروف أو أوصاف أو أرقام وعلامات أو رموز، والتي تعتبر التوقيع الالكتروني كالتوقيع على المحرر الورقي. وعليه المشرع الجزائري كان له نقلة في تبني المعاملات الالكترونية وإعطاء تعريف للتوقيع الالكتروني وهذا لوجود تعاملات وعلاقات

[1] – Directive 1999/93/ce du parlement européen et du conseil, dul3 décembre 1999, sur un cadre officiel des communautés européennes communautaire pour les signatures électronique journal 1999.

سواء داخل الدولة أو الخارجية التي أصبحت تتطلب هكذا نوع من التعامل نتيجة للتطورات الحاصلة في مجال الاتصال[1].

وقد عرف القانون04-15 التوقيع الإلكتروني العادي في المادة 2 الفقرة 1 من القانون 04-15 بأنه " بيانات إلكترونية في شكل إلكتروني، مرفقة أو مرتبطة منطقيا بيانات إلكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق[2].

ونسنخلص مما سبق أن التشريعات نظمت التعاملات الالكترونية, حيث قامت بإيجاد بنية خاصة وقانونية لها, حتى تعترف بالمحررات الالكترونية ومساواتها بالكتابة التقليدية, كذلك الاعتراف بالتوقيع الالكتروني بشكل أدق باعتباره تعبيرعن إرادة صاحبة المنسب إليه ذاك التوقيع.

ثانيا: خصائص التوقيع الالكتروني

للتوقيع الالكتروني مجموعه من الخصائص تميزه عن غيره من التوقيعات وخاصة التوقيع التقليدي وغيره من التوقيعات وخصائص هذا التوقيع وهي :

– لتوقيع علامة مميزه لشخص الموقع ويتحقق هذا الشرط في التوقيع بالخصائص الذاتية للشخص بصفه دون غيره ويميزه عن الآخرين كذلك الحال بالنسبة للرقم السري الذي يقوم على مفتاحين عام وخاص لايعلمها إلا صاحبه عن طريق مطابقة التوقيع بالقلم الالكتروني مع الامضاء المخزن بالكمبيوتر.

– من الخواص المهمة للتوقيع الالكتروني يعمل على تحديد شخصية الموقع على المحرر والتوقيع الالكتروني قادر على تحديد شخصية الموقع ولاسيما إذا دعم هذا التوقيع بوسائل توفر الثقة الكافية بالتوقيع حيث تعمل هذه الوسائل على اظافة أمكانيه يمكن الاحتجاج بها في تحديد شخصية الموقع على المحرر او الرسالة الالكترونية حجية مهمة ولها اثر قانوني ويترتب عليها حجية أثبات التوقيع الالكتروني .

[1]– – مرسوم التنفيذي رقم (07-162) المؤرخ في 2007/05/30 يعدل المرسوم التنفيذي رقم (01-123) المؤرخ 09/05/2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية ج ور . عدد37 الصادر بتاريخ 2007/06/07

[2]– قانون رقم 04-15 مؤرخ في 01 فبراير 2015 ، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج.ر.ج. ج عدد 06 ، صادر في. 10/02/2015

– التوقيع الالكتروني يعبر عن إرادة الموقع بالموافقة على مضمون السند فالتوقيع يشكل أداة صحة بمعنى انه يعطي التصرف قيمه وقوه اكبر – يضيف الأمان والخصوصية والسرية في نسبته للموقع بالنسبة للمتعاقدين مع أنواعه وخاصة مستخدمي شبكة الانترنيت وعقود التجارة الدولية ويتم ذلك عن طريق إمكانية تحديد هوية الموقع ومن ثم حماية المؤسسات من عمليات تزوير التوقيعات .

– يحقق وظائف واغراض التوقيع متى ما كان إمكانية اثبات نسبته للموقع أما إذا فقد التوقيع او اختل في إمكانية تحقق هذه الخاصية فانه لايمكن الاحتجاج به كوسيلة اثبات يعتد بها[1].

الفرع الثاني: صور التوقيع وشروطه

أولا : صور التوقيع الإلكتروني

للتوقيع الإلكتروني صور عديدة، نذكر منها:

1– التوقيع بالضغط على مربع الموافقة (ok– box)

يتميز هذا النوع باستعمال لوحة المفاتيح للكمبيوتر إذ هناك خانة المخصصة للقبول في نموذج العقد المعروض على جهاز الكمبيوتر إلا أنها تكون بطريقة مزدوجة وذلك بالنقر مرتين على خانة الموفقة لتأكيد جدية صاحبها بالموافقة على الطلب المعروضة[2].

2– التوقيع الرقمي:

هي طريقة التوقيع عبر أرقام تكون مطبوعة (NUMERIQUE EMPREINTE) تسمى (hash) للحصول على التوقيع الالكتروني الرقمي من خلال التشفير وهو يحمل نظامين احدهما يسمى المفتاح الخاص (clé prive), يكون سري لدى صاحبه أما الثاني فهو لفك الشفرة يسمى المفتاح .plell[3] (clé publique).

[1]– ثروت عبد الحميد، التوقيع الالكتروني ماهيته، مخاطره وكيفيته، مدى حجيته في الإثبات، دار . الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2007،ص ,38 .

[2]– خالد ممدوح إبراهيم ابرام العقد الالكتروني ,مرجع سابق ص256.

[3]– إيمان مأمون احمد سليمان إبرام العقد الالكتروني وإثباته, دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية 2008 ص 268.

3- **التوقيع الكودي:**

يتمثل في إدخال البطاقة داخل الجهاز الآلي الخاص بذلك, ثم إدخال الرقم السري عن طريق الضغط على الأزرار الرقمية الخاصة بجهاز السحب الآلي[1].

4-التوقيع البيومتري :

يعتمد هذا التوقيع على السمات الخاصة بكل شخص والتي تميزه عن غيره ، ولذلك فهو يؤدي نفس وظيفة التوقيع من حيث تحديد هوية الشخص إذا تم تخزين إحدى هذه الوسائل على بطاقة بصورة رقمية مضغوطة ويمكن التمييز في هذا المجال بين ثلاث فئات من الخصائص البيومترية وهي الخصائص البيولوجية مثل الدم، اللعاب، الرائحة، الحمض النووي والخصائص الذاتية مثل التوقيع، حركات الجسم ، والخصائص الشكلية مثل بصمات الأصابع ، الوجه ، العين وشكل اليد تخزن هذه الخصائص – بعد أخذ صورة دقيقة لها – داخل الكمبيوتر لمنع استخدامها بشكل غير قانوني، حيث يتم التقاط صورة دقيقة لإحدى هذه الخواص التي يراد استعمالها كتوقيع، ثم تخزن بطريقة مشفرة في ذاكرة الكمبيوتر، لتتم برمجته بعدم التعامل إلا في حال مطابقة البصمة لتلك البرمجة في ذاكرته، وبالتالي لن يتمكن من فتح الحاسب الإلكتروني أي شخص غير المصرح لهم بذلك[2].

ثانيا- شروط صحة التوقيع الالكتروني

تتمثل شروط التوقيع الإلكتروني فيما يلي:

1- **أن يكون التوقيع شخصيا** : يجب أن يكون التوقيع ملك لصاحبه إذن لايعقد بأي شخص يوقع مكانة حتى لو كان ذلك برضا صاحب التوقيع الأصلي إلا من خلال توكيل مسبق في حالة وجود شخص آخر يمكن أن يوقع مكانه .

حسب المادة (07-01) من قانون (الاونستيرال) النموذجي بشان التجارة الالكترونية تنعلى :"عندما يشترط القانون وجود توقيع من شخص يستوفي الشرط بالنسبة إلى رسالة البيانات إذا: – استخدمت طريقة لتعين هوية ذلك الشخص والتدليل على موافقة ذلك الشخص على المعلومات الواردة في رسالة البيانات – إن هذه الطريقة جديرة بالتعويل عليها بالقدر المناسب

[1]- محمد الأمين الرومي, النظام القانوني لتوقيع الالكتروني, دار الكتب القانونية مصر 2008 ص 48.

[2]- ثروت عبد الحميد، المرجع السابق، ص 39-40

للغرض الذي أنشئت أو بلغت من اجله رسالة البيانات في ضوء كل الظروف بما في ذلك أي اتفق متصل بالأمر.

فالأصل في الاتفاق يكون لصاحبه فقط وهو شخصي يستعمله لأي وسيلة سواء عن طريق الإمضاء أو اللفظ أو البصمة إلى غير ذلك.

2- أن يكون التوقيع مميز لصاحبه : التوقيع هو تميز لصاحبه عن غير من الأشخاص فهو يدل على هويته وذلك لسلامة المعاملة التي قام بها من خلاله , فهو لا يحل محل نطاق الشخصية أو الاسم المستعار بل هو بمثابة هوية الكترونية في ذلك التعامل فقط.

3- اتصال التوقيع بالمحرر: يكون التوقيع خاص بالمحرر الذي احدث لأجله في الجهة المخصصة ذلك أو أي جهة أخرى وللقاضي تقدير في ذلك في أي نزاع إضافة إلى هذا فان تعددت الأوراق يمكن الإمضاء في الورقة الأخيرة فقط إذا كانت متضمنة المحرر واحد[1].

اقر التوجيه الأوروبي اتفاقيات للإثبات بموجب التوقيع الالكتروني, يكون ذلك بين الأطراف القبول التوقيع حيث يوجد بصفة عامة. أما بنسبة لقانون الأونستيرال النموذجي لتوقيع الالكتروني صادر في 2001 وقد نص 06-01 انه يحتج بالتوقيع الالكتروني الفقرة اثنان نصت على الشروط التي تتمثل في :

- أن تكون بيانات إنشاء التوقيع مرتبطة بالموقع .
- أن تكون بيانات إنشاء التوقيع خاضعة لسيطرة بالموقع.
- إمكانية اكتشاف أي تغير في التوقيع الالكتروني.
- الغرض من التوقيع تأكيد سلامة المعلومات وكشف أي تغير عليها بعد التوقيع

أما المشرع الجزائري فقد اشترط في التوقيع الالكتروني من خلال المادة 323 مكرر 01 من القانون المدني 05-10 بان يكزن هناك تأكيد على هوية صاحبه والمحافظة على صحته.

وكذلك المادة 03 من المرسوم التنفيذي 07 -162 والمتعلق بنظام الاستغلال المطبق

على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات الموصلات السلكية واللاسلكية التوقيع الالكتروني المؤمن هو توقيع الكتروني يفي بالشروط الآتية: - يكون

[1]- إيمان مأمون احمد سليمان، مرجع سابق، ص277.

خاصا بالموقع – يتم إنشاؤه بوسائل يمكن يحفظ بها الموقع تحت مراقبته الحصرية. – يضن مع الفعل المرتبط به صلة بحيث يكون كل تعديل لاحق قابل للكشف عنه[1].

4- وجوب توثيق التوقيع: لقد جاء في كافة التشريعات المتعلقة بالتواقيع الإلكترونية ضرورة توثيق التوقيع الالكتروني لدى جهة معينة تضطلع بالتحقق من مدى مصداقيته والتأكد من الشخص العائد له ليتم بعد ذلك منح صاحبه شهادة توثيق، والتي تؤكد صحة التوقيع وهناك من التشريعات من يمنح هذه الصلاحية المجلس الوزراء والبعض الآخر لرئيس الحكومة [2].

الفرع الثالث: دور التوقيع الإلكتروني في الحد من الفساد الإداري

التوقيع الالكتروني فهو وسيلة تقنية فرضها التطور التكنولوجي لمواكبة التجارة الالكترونية وتداول السندات وإبرام العقود الالكترونية، بين أشخاص غائبين. لكن التوقيع الالكتروني يستطيع أن يؤمن الوظائف الجوهرية للتوقيع اليدوي، وهي تحديد هوية صاحب التوقيع والتعبير عن رضى هذا الشخص بمضمون السند وموافقته عليه واتجاه إرادته إلى الالتزام بمضمونه. كما أن التوقيع الالكتروني لا يمنع الإلمام بدقائق النص الموقع، وهو لا يتم إلا إرادية[3].

ويتميز أيضا بالاستقلال والوحدانية، بحيث يستحيل أن يمتلك شخصان ذات التوقيع الرقمي الواحد. كذلك فإن التوقيع الالكتروني يستطيع أن يؤمن القدر ذاته من الثقة والأمان التي يؤمنها التوقيع اليدوي إذا تمت مراعاة الشروط القانونية والتقنية المتعارف عليها دولية. بل إن التوقيع الالكتروني يوفر إمكانية انجاز المعاملات بسرعة كبرى تضاهي متطلبات التوقيع اليدوي لأنه يتيح التوقيع عن بعد بدون الحضور الجسدي الشخص الموقع. وإذا كان التوقيع الالكتروني معرضة للضياع أو السرقة، إذا لم يكن مؤمنا عليه بصورة تامة موثوقة، فإن التوقيع اليدوي معرض أيضا للتزوير أو التحوير. وإذا كان التوقيع الالكتروني وسيلة تقنية، فهو لا يصدر عن

[1]– لمحمد لمين بصايرة ،الإدارة الالكترونية وأعمالها القانونية، مذكرة مكملة من مقتضيات الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012–2013 ص75

[2]– بوعمرة آسيا، النظام القانوني للتجارة إلكترونية لدراسة مقارنة، أطروحة دكتورة للعلوم، تخصص قانون الملكية الفكرية،كلية الحقوق، جامعة بن عكنون الجزائر، 2012 ، ص182 – 183.

[3]– عبد الفتاح بيومي حجازي ,مرجع سابق ، ص 231

الكمبيوتر بل بواسطته بأمر من صاحب التوقيع. وعليه، بل باستطاعة التوقيع الالكتروني أن يؤمن مزيدا من الثقة والأمن عبر سلطات المصادقة المعترف بها دوليا[1].

ومن خلال ذالك يمكن نلخص دور التوقيع الالكتروني لمحاربة الفساد الإداري في النقاط التالية:

– إمكانية استخدامه كبديل للتوقيع التقليدي بالإضافة إلى مسايرته لنظم المعلومات الحديثة . – يؤدي التوقيع الإلكتروني إلى رفع مستوى الأمن والخصوصية بالنسبة للمتعاملين على شبكة الإنترنت خاصة في مجال التجارة الإلكترونية .

– إمكانية تحديد هوية المرسل والمستقبل إلكترونيا والتأكد من مصداقية الأشخاص والمعلومات .

– يساعد التوقيع الإلكتروني كل المؤسسات على حماية نفسها من عمليات التزييف وتزوير التوقيعات .

– يسمح التوقيع الإلكتروني بعقد الصفقات عن بعد ودون حضور المتعاقدين وهو بذلك يساعد في تنمية وضمان التجارة الإلكترونية[2].

[1]– بوعمرة آسيا،، المرجع السابق، ص 184

[2]– عبد الفتاح بيومي حجازي ,مرجع سابق ، ص 231

خلاصة الفصل:

تعمل الإدارة الالكترونية، نظرا لما توفره من مزايا عديدة قد تساهم في الحد من مشاكل الإدارة التقليدية التي تولد عنها العديد من جرائم الفساد الإداري، بالإضافة إلى دورها في تجنب الوساطة. الرفع من الشفافية والنزاهة، التضييق من الانحرافات الحاصلة في الممارسات الإدارية

عن طريق الاعتماد على الأساليب الإلكترونية الحديثة لحماية البيانات والمعلومات ومختلف الأعمال والتصرفات الإدارية من خلال الخدمة الالكترونية للمواطن التي تساعد في توفير أمرين في غاية الأهمية وهما الوقت والمال واستخدام التوقيع الإلكتروني واعتباره وسيلة مهمة في الإثبات وكذلك تطبيق الرقابة الإلكترونية داخل الإدارة التفعيل مبدأ المساءلة وهذا التبديل الصورة السلبية للإدارة التقليدية .

خاتمة

وأخيرا نجد أن الادارة الالكترونية كان لها دور فعال في محاربة الفساد الاداري والعديد من الانحرافات الادارية، الوظيفية والقانونية من بينها الرشوة والوساطة التي كانت سببا في تدهور النظم والأساليب الادارية التقليدية وذلك من خلال وسائلها التكنولوجية الحديثة التي تتميز بالمرونة والفعالية التي قضت على النمط التقليدي البيروقراطي وحل محله النمط الالكتروني الحديث الذي يأخذ بعين الاعتبار توفير احتياجات المواطن بالدرجة الأولى بكفاءة وسرعة وهذا ما يوفر الجهد والوقت والتكلفة بواسطة توفير كل المعلومات المطلوبة بطريقة مبسطة وشفافية في المعاملات.

أن تطبيق الادارة الالكترونية رغم كل ما يتميز به لا يعد ضمان كليا ولا كافيا للقضاء على الفساد الاداري الالكتروني من خلال الافراد الذين يتقنون العمل بالتكنولوجيا الحديثة مما يستةجب أخذ كل الاحتيطات لعدم الوقوع في نفس الثغرات المراد معالجتها في الادارة التقليدية مما يستوجب توفير كل المتطلبات الضرورية الكافية لتحقيق السرية والأمن المعلوماتي.

نتائج الدراسة:

- الادارة الالكترونية حتمية فرضتها التغيرات التكنولوجبة الحاصلة في العلم، وهي نظام يقوم على رؤية واضحة أهداف تراعي خصوصية واحتياجات والامكتنية المتةفرة لزيادة فرص نجاحها.
- إن تدهور في النظم الادارية وسوء استعمال الامكانيات المتوفرة من قوانين وانتشار الانحرافات كان دافع خيري لاختيار في البحث عن بديل لنهوض وإصلاح المنظومة الادارية.
- اعتماد الادارة الالكترونية على تقنيات جديدة جعلتها تتميز على الادارة التقليدية في أسياد تزويره كحجة دامغة في الاثبات.

- انتهاج الادارة الالكترونية أسلوب الرقابة الالكترونية الذي يراقب مدى فعليته الموظفين في أداء مهامهم من جهة ومن جهة أخرى مراقبة العمل في حد ذاته.
- تعمل تقنيات الادارة الالكترونية على تفعيل عمل الأجهزة الرقابية من أجل اكتشاف بؤر الفساد الاداري.
- ساهمت الادارة الالكترونية من خلال إجراءاتها على تعطيل ومنع بعض الاسباب المؤذية للفساد الاداري من خلال رقمنه الوثائق.
- تحتاج الادارة الالكترونية إلى المزيد من متقلبات البنية التحتية واليد العاملة المؤهلة وموارد مالية للإرتقاء بالعمل الاداري.

توصيات الدراسة:

- ضرورة توفير مختلف الوسائل الالكترونية الفاعلة لخدمة سريعة ودقيقية مثل: أجهزة الكمبيوتر والمحمول والهاتف شبكي وغيرها من الأجهزة التي تربطنا بشبكات العالمية بأقل تكلفة.
- العمل على تدريب وتأهيل الموظفين على الاستخدمات الجديدة في الادارة، بإعتبار أن العصر البشري الضامن لأول لتحقيق لأهداف المسطرة.
- السهر على حفظ وتأمين المعلومات والبيانات مع أحترام النصصةص التنظيمية في العمل الاداري.
- الاستحداث تقنيات وتشريعات تسهل وتعالج عمل الادارة الالكترونية تقتفي عليها طابع المشروعية وميزة المصداقية
- مواصلة نبذ ومحاربة الفساد الاداري لتفادي آثاره الوخيمة في المجال الاداري.
- ضرورة إنشاء موقع وبريد إلكترونيين خاص بالبلدية للتواصل مع المواطنين من جهة، وإخراج الوثائق الادارية التي يحتاجها المواطن في ملفاته الادارية فيها ازالة عبء التنقل المستمر إلى المقر

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: الكتب

- نجم عبود نجم، الإدارة الالكترونية "الاستراتيجيات والوظائف والمشكلات"، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر 2004.

- بدر محمد السيد الفزاز، الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي.

- عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006 .

- محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة بالقانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 01

- سليمان محمد الجريش، الفساد الإداري وجرائم إساءة السلطة الوظيفية، الرياض، مطابع الشرق الأوسط، 2005.

- محمد أحمد عبد السلام، ابراهيم جابر السيد، الفساد السياسي، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2016..

- عارف حباط الحاج، الإصلاح الإداري "الفكر والممارسة"، ط 01، دار الرضا، دمشق، 2003.

- محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية الإدارةالمعاصرة، الأردن ، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2016 .

- عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.

- شوقي ناجي جواد، مزهر شعبان العاني، الإدارة الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1، عمان، 2014.

– مزهر شعبان العاني ,شوقي ناجي جواد , العملية الإدارية وتكنولوجية المعلومات ,مكتبة الجامعة الطبعة الأولى ,الرياض السعودية 2008

– ثروت عبد الحميد، التوقيع الالكتروني ماهيته، مخاطره وكيفيته، مدى حجيته في الإثبات، دار . الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2007.

– إيمان مأمون احمد سليمان إبرام العقد الالكتروني وإثباته, دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية 2008 .

– محمد الأمين الرومي, النظام القانوني لتوقيع الالكتروني, دار الكتب القانونية مصر 2008 .

ثانيا: الرسائل الجامعية

حمادن جهيدة، الإدارة الالكترونية كآلية تصدي للفساد الإداري (دراسة حالة بلدية الناصرية بومرداس)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019

– عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.

–كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا (دراسة جالة الجزائر)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أورو متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.

– سعي حنان، دور الإدارة الالكترونية في التقليل من الفساد الإداري (دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية أم البواقي)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016/2015.

–رشيد بوسعيد، تطوير الأداء المؤسساتي لآليات مكافحة الفساد في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي بكلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013.

– عمارة مبروك، دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة ماستر، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.

– برمان نور الدين، مرزوق محمد الأمين، دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017/2016.

–فهد بن محمد الغنام، مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على الماجيستير، تخصص علوم إدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

– عمارة مبروك، دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكر' 2019/2018.

–برمان نور الدين، مرزوق محمد الأمين، دور الإدار الالكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوقو العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2017/2016.

–عماد علي الكساسبة، اثر الرقابة الإلكترونية في جودة الخدمات الداخلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، رسالة ماجستير في الأعمال الإلكترونية، قسم الأعمال الإلكترونية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2011 ،

– حسن عفيف العرايشي، واقع نظام الرقابة وسبل تطويره في وزارة الداخلية الفلسطينية الشق المدني قطاع غزة ، رسالة مقدمة استكمالا لمتطمبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج إدارة الدولة والحكم الرشيد، غزة – فلسطين ،2015.

–حريزي عادل، دور افدارة الإلكترونية في محاربة الفساد افداري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة المستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، كلية احقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أ م البواقي، 2020/2019.

– الهام بروبة، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية، منكرة دكترواة في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2015 2014 .

–لمحمد لمين بصايرة ،الإدارة الالكترونية وأعمالها القانونية، مذكرة مكملة من مقتضيات الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012–2013 .

–بوعمرة آسيا، النظام القانوني للتجارة إلكترونية لدراسة مقارنة، أطروحة دكتورة للعلوم، تخصص قانون الملكية الفكرية،كلية .الحقوق، جامعة بن عكنون الجزائر، 2012 .

المجلات:

– حمادن جهيدة، الإدارة الالكترونية كآلية تصدي للفساد الإداري (دراسة حالة بلدية الناصرية بومرداس)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019

– نجم عبود نجم، الإدارة الالكترونية "الاستراتيجيات والوظائف والمشكلات"، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2004

- عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.

- بدر محمد السيد الفزاز، الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي.

- عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006 .

- رأفت رضوان، الإدارة الالكترونية "الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة"، الملتقي الإداري الثاني للجمعية السعودية للإدارة العامة، 2004.

- محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة بالقانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 01.

- كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا (دراسة جالة الجزائر)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أورو متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.

- سعي حنان، دور الإدارة الالكترونية في التقليل من الفساد الإداري (دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية أم البواقي)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016/2015.

- رشيد بوسعيد، تطوير الأداء المؤسساتي لآليات مكافحة الفساد في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي بكلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013.

- أحمد السيد الكردي، خصائص الإدارة الالكترونية، متاح في www.henaonline.com، 12:16، 02/03/2016

- عمارة مبروك، دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة ماستر، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.

- نسيمة بومعراف، مظاهر الفساد الإداري، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 22، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2017.

- سليمان محمد الجريش، الفساد الإداري وجرائم إساءة السلطة الوظيفية، الرياض، مطابع الشرق الأوسط، 2005.

- محمد أحمد عبد السلام، ابراهيم جابر السيد، الفساد السياسي، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2016..

- صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994.

- هاشم الشمري، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.

- عارف حباط الحاج، الإصلاح الإداري "الفكر والممارسة"، ط 01، دار الرضا، دمشق، 2003.

- زاهية هدار، دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد التاسع، جويلية 2016.

- برمان نور الدين، مرزوق محمد الأمين، دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017/2016.

- التنمية هي: إلغاء الفقر وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية إلى جانب العمل المهم وهو النمو الاقتصادي.

- فهد بن محمد الغنام، مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على الماجيستير، تخصص علوم إدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

- بشير عباس العلاق, الخدمات الالكترونية بين النظرية والتطبيق , منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية, القاهرة مصر .

- نادية بوراسن، مبارك بوعشة، تحسين الخدمات الإلكترونية بالإعتماد على معايير الجودة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، د س نشر.

- عمارة مبروك، دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكر' 2019/2018.

- Terezia KVASNICOVA and others, "From an analysis of e-services definitions and classifications to

the proposal of new e-service classification", Procedia Economics and Finance, Volume 39, 2016, .

- منال صبحي محمد الحناوي، الإستراتجية الأمنية للحكومة الإلكترونية لمؤتمر السادس لجمعية مكتبات والمعلومات حول بيئة المعلومات الأم لمفاهيم والتشريعات والتطبيقات، السعودية، الرياض، 6-7 افريل 2010 .

- عادل حروش الفرجي، أحمد علي صالح، بيداء ستار البياني.

- بشير عباس العالق ،الإدارة الرقمية المجالات والتطبيقات مركز الإمارات للدارسات والبحوث إستراتجية أبو ظبي ،ط1، الإمارات ،2005 .

- محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية الإدارةالمعاصرة، الأردن ، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2016 .

- حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، منكرة ماجستير ،جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة"، 2007.

- راشدة موساوي، المكي دراجي، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر، دراسة لنمودجين قطاعيين- الاعدالة- الداخلية والجماعات المحلية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، الوادي، جامعة حمة لخضر.

- عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.

- برمان نور الدين، مرزوق محمد الأمين، دور الإدار الالكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوقو العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2017/2016.

- سعد عباس، الحكومة الإلكترونية الأبعاد النظرية وآليات التطبيق – دراسة تطبيقية حول استخدام الحكومة الإلكترونية في معمل سمنت كركور-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 23، 2010.

- ماجد راغب الحلو، الحكومة الإلكترونية والمرافق العامة، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية منظم المؤتمر : أكاديمية شرطة دبي – مركز البحوث والدراسات، الدولة : دبي – الإمارات العربية المتحدة ، 26-28 أفريل 2003.

– شوقي ناجي جواد، مزهر شعبان العاني، الإدارة الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1، عمان، 2014.

– عماد علي الكساسبة، اثر الرقابة الإلكترونية في جودة الخدمات الداخلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، رسالة ماجستير في الأعمال الإلكترونية، قسم الأعمال الإلكترونية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2011 ،

– حسن عفيف العرايشي، واقع نظام الرقابة وسبل تطويره في وزارة الداخلية الفلسطينية الشق المدني قطاع غزة ، رسالة مقدمة استكمالا لمتطمبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج إدارة الدولة والحكم الرشيد، غزة – فلسطين ،2015.

– حريزي عادل، دور افدارة الإلكترونية في محاربة الفساد افداري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة المستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، كلية احقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أ م البواقي، 2020/2019.

– مزهر شعبان العاني ,شوقي ناجي جواد , العملية الإدارية وتكنولوجية المعلومات ,مكتبة الجامعة الطبعة الأولى ,الرياض السعودية 2008 .

– أحمد هاشم الصقال محمد حسن مهدي سعيد , دور الرقابة الإلكترونية في محاربة الفساد، وزارة التجارة مكتب 20، المفتش العام.

– الهام بروبة، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية، منكرة دكترواة في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2015 2014 .

– Directive 1999/93/ce du parlement européen et du conseil, dul3 décembre 1999, sur un cadre officiel des communautés européennes communautaire pour les signatures électronique journal 1999.

- مرسوم التنفيذي رقم (07-162) المؤرخ في 2007/05/30 يعدل المرسوم التنفيذي رقم (01-123) المؤرخ 09/05/2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية ج ور . عدد37 الصادر بتاريخ 2007/06/07

- قانون رقم 04-15 مؤرخ في 01 فبراير 2015 ، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج.ر.ج. ج عدد 06 ، صادر في. 10/02/2015

- ثروت عبد الحميد، التوقيع الالكتروني ماهيته، مخاطره وكيفيته، مدى حجيته في الإثبات، دار . الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2007.

- إيمان مأمون احمد سليمان إبرام العقد الالكتروني وإثباته, دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية 2008 .

- محمد الأمين الرومي, النظام القانوني لتوقيع الالكتروني, دار الكتب القانونية مصر 2008 .

- لمحمد لمين بصايرة ،الإدارة الالكترونية وأعمالها القانونية، مذكرة مكملة من مقتضيات الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012-2013 .

- بوعمرة آسيا، النظام القانوني للتجارة إلكترونية لدراسة مقارنة، أطروحة دكتورة للعلوم، تخصص قانون الملكية الفكرية،كلية .الحقوق، جامعة بن عكنون الجزائر، 2012 .

فهرس

المحتويات

شكر وعرفان

إهداءات

مقدمة: 7

الفصل الأول :الاطار المفاهيمي للادارة الالكترونية والفساد الاداري 6

المبحث الأول: ماهية الإدارة الالكترونية.....7

المطلب الأول: تعريف ونشأة الإدارة الالكترونية 7

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية 7

الفرع الثاني: نشأة الإدارة الإلكترونية 9

المطلب الثاني: خصائص وأهمية الإدارة الإلكترونية 10

الفرع الأول: خصائص الإدارة الإلكترونية 10

الفرع الثاني: أهداف الإدارة 12

المطلب الثالث: أسباب التحول إلى الإدارة الإلكترونية 13

المبحث الثاني: ماهية الفساد الإداري..... 15

المطلب الأول: مفهوم الفساد..... 15

الفرع الأول: الفساد في لغة 15

الفرع الثاني: الفساد الإداري اصطلاحا 15

الفرع الثالث: الفساد الإداري في الشرع شرعا 17

المطلب الثاني: خصائص وأنواع الفساد الإداري 17

الفرع الأول: خصائص الفساد الإداري..... 17
الفرع الثاني: أنواع الفساد الإداري..... 19
المطلب الثالث: صور ومظاهر الفساد الإداري 22
الفرع الأول: صور الفساد الإداري..... 22
الفرع الثاني: مظاهر الفساد الإداري..... 25
المطلب الرابع: تشخيص الفساد الإداري 28
الفرع الأول: أسباب الفساد الإداري..... 28
الفرع الثاني: آثار الفساد الإداري..... 32
خلاصة الفصل:..... 35
الفصل الثاني: أساليب مكافحة الفساد الإداري الكترونيا 37
المبحث الأول: الخدمة الإلكترونية 38
المطلب الأول: مفهوم الخدمات الإلكترونية..... 38
الفرع الأول: تعريف الخدمات الإلكترونية..... 39
الفرع الثاني: متطلبات توفير الخدمة الالكترونية 40
الفرع الثالث: أساليب وتقنيات تقديم الخدمات الالكترونية..... 42
المطلب الثاني: دور الخدمة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري 44
الفرع الأول: دور الخدمات الإلكترونية في تسيير المرفق العام 44
الفرع الثاني: دور الخدمة الإلكترونية في تفعيل مبدأ المساواة..... 46
الفرع الثالث: دور الإدارة الإلكترونية بمبدأ قابلية المرفق العام للتغير 48

المبحث الثاني: الرقابة الإلكترونية والتوقيع الالكتروني 50
المطلب الأول: الرقابة الإلكترونية..... 50
الفرع الأول: مفهوم الرقابة الإلكترونية..... 50
الفرع الثاني: متطلبات الرقابة الإلكترونية..... 53
الفرع الثالث: دور الرقابة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري 54
المطلب الثاني: التوقيع الإلكتروني 56
الفرع الأول: مفهوم التوقيع الإلكتروني..... 57
الفرع الثاني: صور التوقيع وشروطه 60
الفرع الثالث: دور التوقيع الإلكتروني في الحد من الفساد الإداري 63
خلاصة الفصل:..... 65
خاتمة: 68
قائمة المصادر والمراجع
فهرس المحتويات